

الفصل الثالث : لمحة عن النظم الزراعية

يشكل تغير المناخ والارتفاع عن سطح البحر والهطول المطري ونموذج الاستقرار التاريخي الانطباع بوجود نموذج معقد لا يمكن تحويله إلى نظام مناطق زراعية تعتمد على المناطق المحددة بشكل واضح . وبالرغم من الفوارق التي تظهر عند دراسة العوامل الفردية المؤثرة على الزراعة فإن توليفة العوامل الطبيعية والبشرية (بما فيها الأسواق) قد أدت إلى نمط يسمح بإعداد خارطة للنظم الزراعية الواسعة .

ويصف الواقع الحالي بشكل موجز النظم الزراعية الواسعة والنظم الفرعية ومشاركتها في القطاع الزراعي. وعلاوةً على ذلك فيمكن تمثيل أنماط الأسر الزراعية الرئيسية الناجمة عن العمل الميداني . ويشكل هذا العرض الموجز تبسيطاً للنتائج الغنية التي تم الحصول عليها من العمل الميداني . وتتضمن أوراق العمل الستة التي تم إعدادها وصفاً تفصيلياً للنظم وكذلك للتحليل على مستوى الأسرة الزراعية .

مفهوم مناطق الاستقرار الزراعي

تشكل مناطق الاستقرار الزراعي الطريقة المتبعة في سورية لتحديد فئات استخدامات الأراضي مع الانعكاسات على الوضع القانوني لزراعة المحاصيل والخدمات المساندة وتحديد مناطق تدخل الحكومة من خلال المشاريع المنفذة . وقد تم الحصول على تحديد مناطق الاستقرار الزراعي من المجموعات الإحصائية لوزارة الزراعة . ويخضع تمثيل مناطق الاستقرار الزراعي على شكل خرائط وبالتالي تحديد الأراضي في الفئات المختلفة للمراجعة من قبل اللجان الحكومية .

وتقسم سورية إلى خمسة مناطق استقرار زراعي حسب معدلات الهطول المطري السنوي فيها :

المنطقة الأولى : التي يتجاوز معدل الهطول المطري فيها 350 ملم وهي تقسم إلى قسمين :

أ- المنطقة التي يتجاوز هطولها المطري 600 ملم حيث تكون الزراعة البعلية مضمونة فيها سنوياً .

ب- المنطقة التي يتراوح معدل الهطول المطري فيها بين 350-600 ملم ولا يقل عن 300 ملم خلال ثلثي الفترة المرصودة ، أي يمكن ضمان موسمين كل ثلاث سنوات . وهي تزرع بالقمح والبقوليات والمحاصيل الصيفية . وتصل مساحتها إلى 2 701 000 هكتار وتشكل 14.6% من مساحة سورية .

منطقة الاستقرار الثانية : ويتراوح معدل الهطول المطري فيها بين 250-350 ملم ولا يقل عن 300 ملم خلال ثلثي الفترة المرصودة أي أنه يمكن ضمان موسمي شعير كل ثلاث سنوات . وبالإضافة إلى ذلك فيمكن زراعتها بالقمح والبقوليات والمحاصيل الصيفية . وتتمثل التركيبة المحصولية الشائعة في هذه المنطقة بما يلي :

- في التربة العميقة : القمح – الحبوب و البقوليات العلفية – ويزرع المحصول الصيفي فيما لو كان الهطول المطري الشتوي كافياً وإلا فترك الأرض للسبات بدلاً من زراعة المحصول الصيفي .

- في التربة الضحلة : يزرع الشعير ولكن جزءاً من الأرض يزرع بالكومون و نادراً ما تترك الأرض للسبات .

وتصل مساحة هذه المنطقة على 2 470 000 هكتار وتشكل 13.3% من إجمالي المساحة .

منطقة الاستقرار الثالثة : يصل معدل هطولها المطري إلى 250 ملم ولا يقل عن نصف هذه الكمية في نصف السنوات المرصودة. ويمكن ضمان موسم واحد أو موسمين كل ثلاث سنوات ويشكل الشعير المحصول الرئيسي مع إمكانية زراعة البقوليات . وتترك الأرض للسبات في حالة فيما لو كان هناك نقص في رأس المال . وتصل مساحة هذه المنطقة إلى 1 306 000 هكتار وتشكل 7.1% من إجمالي المساحة .

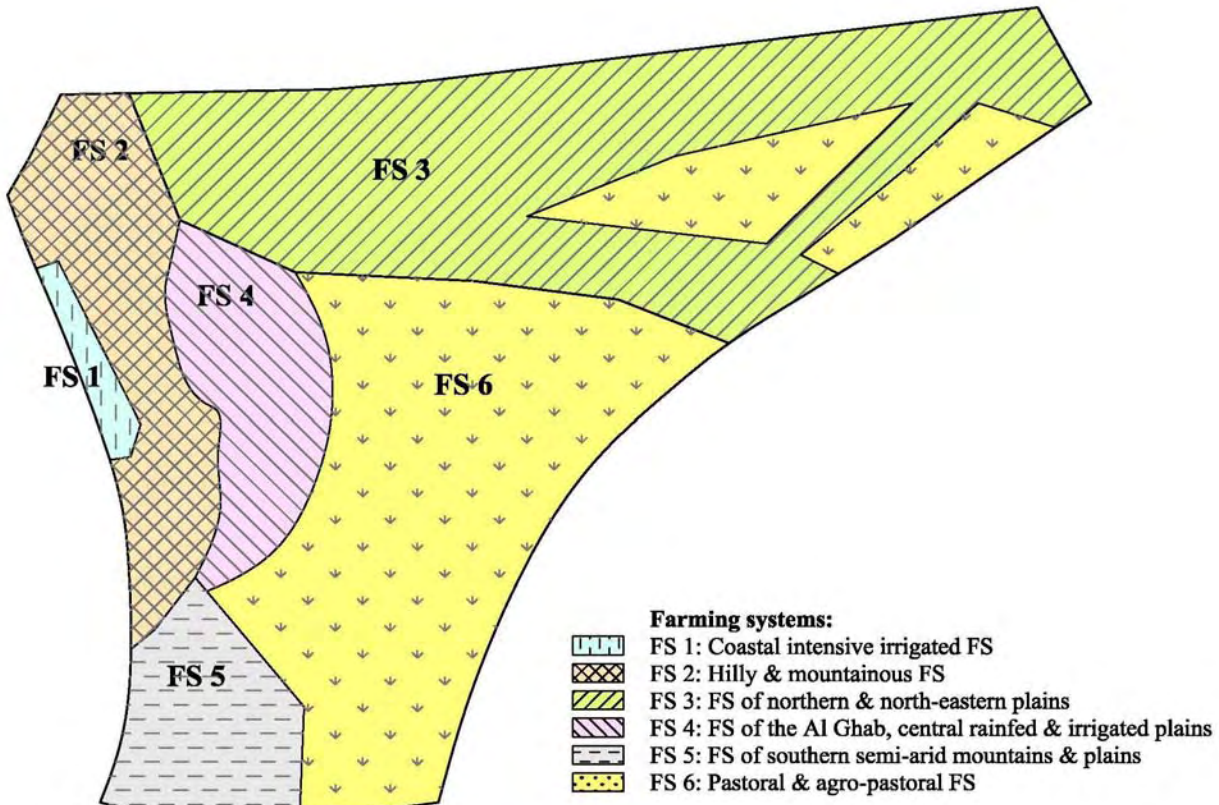
منطقة الاستقرار الرابعة : يتراوح معدل هطولها المطري بين 200-250 ملم ولا يقل عن 200 ملم خلال نصف الفترة المرصودة وهي مناسبة لزراعة الشعير فقط الذي يترك للرعي في بعض السنوات عندما يكون قصيراً جداً ولا يمكن حصاده . وتترك الأرض للسبات في حالة نقص رأس المال . وتصل مساحة تلك المنطقة إلى 1 833 000 هكتار وتشكل 9.9% من إجمالي المساحة .

منطقة الاستقرار الخامسة (الصحراء والمراعي) : وتغطي هذه المنطقة الجزء المتبقي من مساحة سورية وهي غير مناسبة للزراعة البعلية وهي ملائمة للرعي الطبيعي للأغنام والجمال. وتصل مساحتها إلى 10 208 000 هكتار وتشكل 55.1% من إجمالي المساحة .

المصدر : المجموعة الإحصائية لوزارة الزراعة

يمثل الشكل التالي النظم الزراعية الستة في سورية نتيجة لاستعراض الأدبيات وتحليل التوزيع الجغرافي حسب الوحدات الإدارية واعتبارات مناطق الاستقرار الزراعي والمناقشة مع الخبراء المحليين . وقد تم إجراء بعض التعديلات على حدود النظام الأولية نتيجة للعمل الميداني .

المخطط 2 – النظم الزراعية الرئيسية في الجمهورية العربية السورية



ويقابل النظام الزراعي الأول المنطقة الساحلية في سورية وهو يتميز بالكثافة السكانية المرتفعة والزراعة التجارية لعدد قليل من المحاصيل التي تنتج وتسوق من قبل القطاع الخاص وهي الحمضيات ومحاصيل البيوت البلاستيكية .

ويقع النظام الزراعي الثاني في الهضاب والجبال التي تتميز بارتفاع معدلات الهطول المطري . وقد أدت طبيعة المنطقة التي تتميز بالمنحدرات وظروفها المناخية الزراعية إلى سيادة نمط الزراعة في الحيازات الصغيرة التي تعتمد على الأشجار المتوسطة والمحاصيل التي يشكل الزيتون أهمها والتي تضم أيضاً التفاح والكرز والأشجار المثمرة الأخرى والتبغ والذي يشكل أهم المحاصيل الخاضعة لرقابة الدولة .

النظام الزراعي الثالث : يتميز بالسهول الواسعة واحتوائه على أكبر الحيازات الزراعية في سورية وهو يزرع بالمحاصيل التي تسمى بالمحاصيل الاستراتيجية وتزرع بعض التوابل والمحاصيل البقولية في المناطق البعلية وتحتل أهمية كبيرة .

يحتل النظام الزراعي الرابع السهول الوسطى على طول الطريق الدولي الرئيسي وهو يضم مجتمعات زراعية متكاملة . وهو نظام زراعي يضم محاصيل مختلفة نظراً لتعرضه الطويل لفرص التسويق والقدرة على دخول الأسواق .

أما النظام الزراعي الخامس فيشمل الجبال والسهول الجنوبية ويعتمد المزارعون التقليديون على الزراعة التجارية ويتأثرون بشكل كبير بالمستثمرين الزراعيين . وقد أدت الظروف المناخية الزراعية إلى تطور عدد من الوحدات الفرعية التي تزرع بالخضار الحقلية والحبوب والحمص و الأشجار المثمرة . وتزرع بعض مناطق السويداء بالحبوب الهامشية .

تسود أراضي المراعي النظام الزراعي السادس وهو يضم الأراضي الهامشية والجافة مع تحول الأراضي الرعوية إلى النظم الزراعية المجاورة . وهناك عدد محدود من النظم الفرعية المروية من الآبار ضمن ذلك النظام .

ويعرض القسم المتبقي من هذا الفصل ببعض التفاصيل الخصائص الرئيسية لكل من هذه النظم الزراعية بما فيها النظم الفرعية التي تم تحديدها وتحليلها ضمن إطار الدراسة . ويمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل من التقارير الفردية التي إعدادها .

النظام الزراعي الأول : النظام الزراعي الساحلي المروي التكتيفي

وصف النظام

تتميز المنطقة الساحلية من سورية⁴ بارتفاع الكثافة السكانية واستخدام الأرض بشكل مكثف في الحيازات الصغيرة وانتشار الأشجار المثمرة والبيوت البلاستيكية التي تشجع عليها الظروف المناخية المناسبة والشتاء المعتدل والرطوبة المرتفعة ومعدل الهطول المطري الذي يتراوح بين 600-800 ملم في الأراضي المنبسطة وكذلك البنية التحتية المناسبة . وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى خلق بيئة ملائمة للزراعة التكتيفية وهي تتطلب معاملة خاصة على أنها منطقة نظام زراعي واسع بالرغم من حجمها الصغيرة والذي يشكل 142 000 هكتار فقط أو 0.8% من إجمالي مساحة سورية (مقدر باستخدام خط الارتفاع 100 متر كحد) .

وهناك بعض التمايز في الزراعة على طول الساحل من الغرب إلى الشرق حيث أدت العوامل البيئية إلى زيادة المحاصيل المروية (البيوت البلاستيكية والحمضيات) باتجاه الشرق وزراعتها بدلاً من الزيتون . أما المناطق التي يزيد ارتفاعها عن 100 متر عن سطح البحر فتعتبر من النظام الزراعي الجبلي حيث أنها تتميز بتزايد زراعة الزيتون والأراضي المنحدرة .

ونظراً لتوفر المياه وغياب الرقابة على استعمالات الأراضي فإن حصة الأراضي المزروعة بالمحاصيل⁵ من إجمالي الأراضي في هذا النظام الزراعي تشكل أعلى حصة بين جميع النظم الزراعية الرئيسية . ويعتبر أكثر من 50% من مساحة هذا النظام قابل للزراعة بينما يفسر انخفاض المعدل بسبب تصنيف ربع تلك المساحة على أنها أراضي غابات وارتفاع نسبة الأراضي المستخدمة للبنية التحتية . وحالياً تتم زراعة كامل المساحة القابلة للزراعة (أي 71 000 من أصل 74 000 هكتار) .

قدر عدد سكان هذا النظام بحوالي 366 000 نسمة (تقديرات المكتب المركزي للإحصاء باستثناء مدينتي اللاذقية وطرطوس) ، أي مايعادل 3% من إجمالي سكان الريف في سورية⁶ . وتؤدي محافظتنا طرطوس واللاذقية على زيادة الطلب المحلي على الإنتاج الزراعي ونظراً للاعتماد الكبير على الأشجار المثمرة و زراعة البيوت البلاستيكية تتمتع التجارة المحلية و كذلك الصادرات الإقليمية بأهمية كبيرة في تسويق الإنتاج المحلي. وقد أدى التكامل الكبير في السوق والقرب من المدن إلى تكامل كبير بين الاقتصاد الزراعي وغير الزراعي ضمن تلك المنطقة وارتفاع حصة المزارعين

⁴ -

⁵ -) (

()

⁶ - 2002

- - - - - :

العاملين خارج المزرعة . ويلعب الدخل من خارج المزرعة دوراً هاماً لدى المزارعين الصغار حيث ترتفع حصة المزارعين الذين تشكل الزراعة فعالية ثانوية بالنسبة لهم . كما أن الهجرة الموسمية للعمل المؤقت في مواسم الحصاد واسعة الانتشار بينما هناك بعض الأعمال الزراعي التي يمارسها المزارعون الكبار بتفرغ وهناك بعض إجراءات المزرعة .

الجدول 3 - النظام الزراعي الساحلي المروي التكتيفي (الأول) ونظمه الفرعية ضمن الإطار الوطني

مساحة سورية	% من الإجمالي	الأول	% من الإجمالي	منطقة النظام 11	% من الإجمالي	منطقة النظام 12	% من الإجمالي	
18517971	100%	141557	0.76%	57388	0.31%	84170	0.46%	المساحة (هكتار)
8531000	100%	373422	4.38%	186365	2.18%	187057	2.19%	سكان الريف (عدد)
938748	100%	54618	5.82%	24785	2.64%	29833	3.18%	الحائزون (عدد)
								القابلة للزراعة (هـ)
5911020	6.30	74517	1.36	38640	1.56	35877	1.20	الحياتة (هـ)
5420656	5.77	70909	1.30	38640	1.56	32269	1.08	الحياتة (هـ)
								المساحة (هـ)
4590899	84.69%	70262	99%	38640	100%	31622	98%	الأرض المزروعة
3258115	60.11%	42582	60%	22429	58%	20153	62%	منها بعلي (هـ)
1332783	24.59%	27680	39%	16211	42%	11469	36%	منها مروي (هـ)
829757	15.31%	647	0.9%	-	-	647	2%	سبات (هـ)
								المحاصيل الرئيسية
460535	8.50%	31149	43.9%	18328	47.4%	12821	39.7%	زيتون بعلي
28095	0.52%	25375	35.8%	8623	11.2%	16752	51.9%	حمضيات مروية
6485	0.12%	1969	2.8%	1734	4.5%	235	0.7%	خيار مروي
12337	0.23%	1420	2.0%	355	0.9%	1065	3.3%	بندورة مروية
2398	0.04%	2356	3.3%	2012	5.2%	344	1.1%	بيوت بلاستيكية
509850	9.4%	62269	88%	26771	69%	31227	97%	الإجمالي

المصدر : من إحصاءات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي 2002

لذا فيتميز النظام الزراعي الواسع بالزراعة التكتيفية الموجهة نحو السوق المترافقة مع أهمية الدخل من خارج المزرعة . ويلعب الدخل من خارج المزرعة دوراً هاماً للمزارعين الصغار وكذلك فإن عدد المزارعين الذين تشكل الزراعة لديهم عملاً ثانوياً هام جداً .

إن الأراضي المزروعة بالمحاصيل على مستوى النظام الزراعي والتي تعادل الأرض المزروعة نظراً لصغر حجم مساحة السبات تزرع بنسبة 44% بالزيتون البعلي و 36% بالحمضيات و 5% بالخيار والبندورة⁷. أما الخضار الأخرى ذات الأهمية المنخفضة على المستوى الوطني فتنتج بنسبة أعلى ضمن النظام الزراعي مثل الكوسا والبادنجان وغيرها.

أدت العديد من العوامل إلى التمايز بين الشمال والجنوب ضمن النظام الزراعي الساحلي. ويتميز الجزء الجنوبي بارتفاع نسبة البيوت البلاستيكية التي تتناقص مع الاتجاه باتجاه الشمال وخاصة شمال بانياس. ويفسر هذا التركيز للبيوت البلاستيكية في الجنوب بارتفاع درجة الحرارة. وتاريخياً فقد اكتسب الكثير من مزارعي الجنوب الخبرة في قطاع البيوت البلاستيكية عندما عملوا في لبنان واستخدموا خبرتهم بشكل عملي في أراضيهم عندما عادوا إلى سورية. وبالتناظر مع تراجع عدد البيوت البلاستيكية في الشمال فإن هناك انتشار متزايد لزراعة الحمضيات في شمال النظام. أما الجزء الضيق على الشريط الساحلي الواقع على الحدود بين محافظتي اللاذقية وطرطوس هو الحد الجنوبي لانتشار البيوت البلاستيكية المؤدي إلى توافق مناسب بين الحدود الإدارية وحدود النظام الزراعي. ويتضمن الجدول التالي السمات المميزة الناجمة عن النظامين الزراعيين.

نظراً لصغر حجم المزارع وبالتالي عدم توزع قطع الأرض على مساحات واسعة (باستثناء الوضع في الحيازات الصغيرة) فيتوقع وجود التراكيب المحصولية البسيطة على مستوى الأسرة الزراعية في الجزء الغربي من الساحل حيث تنتشر زراعة الحمضيات في الشمال والأهمية الأكبر للبيوت البلاستيكية في الجنوب. وتصبح المزارع المختلطة المترافقة مع الزيتون أكثر انتشاراً باتجاه الغرب.

ينعكس التخصص في النظام الزراعي الأول من خلال حصة البيوت البلاستيكية والحمضيات التي تتم زراعتها في النظامين (أنظر الجدول 4) والتي تشبه في حجمها حجم الأراضي المزروعة (38 640 هكتار في النظام الزراعي الجنوبي مقارنة مع 32 270 هكتار في الشمال⁸). وتظهر مساحة النظام الإجمالية الزيتون على أنه يحتل أكبر حصة من الأرض المزروعة⁹. وتتنوع التركيبة المحصولية داخل النظام حسب الخصائص العامة، أي على طول المحور الشمالي - الجنوبي خلال المحاصيل الرئيسية (الحمضيات مقابل البيوت البلاستيكية) والمحور الشرقي - الغربي (حيث يضاف المزيد من أشجار الزيتون باتجاه المنحدرات الشرقية ومع تزايد مساحة المزرعة). ويتباين حد حجم المزرعة الفعلي حسب إنتاجية الأرض المزروعة بهذه المحاصيل.

_7

_8 57 000 48 000

_9 %44

الجدول 4 - تقسيم النظام الزراعي الأول حسب تخصص المحاصيل

% من النظام الزراعي الأول في الشمال المعتمد على الحمضيات	% من النظام الزراعي الأول في الجنوب المعتمد على البيوت البلاستيكية	% من إجمالي المساحة في النظام الزراعي الأول	
79.4	20.6	75.1	الحمضيات المروية
14.6	85.4	98.2	البيوت البلاستيكية
75.0	25.0	11.5	البندورة المروية
11.9	88.1	30.4	الخيار المروي
41.2	58.8	6.8	الزيتون البعلي

المصدر : مبني من إحصاءات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي لعام 2002

من المهم الإشارة إلى أن حصة مساحة إنتاج الزيتون الإجمالية في النظام الزراعي الأول صغيرة جداً (6.8%) وذلك نظراً لصغر مساحة هذا النظام وأن حصة إجمالي مساحة الزيتون في النظام الأول بين النظامين الفرعيين تشكل الحصة الأصغر بين جميع المحاصيل الأخرى في النظام . ويرجع سبب هذا إلى الميل العام لزيادة أهمية الزيتون باتجاه الشرق في النظام الزراعي الشمالي والجنوبي . ومع ذلك ونظراً لأن المحاصيل هي التي تمنح الاسم للنظامين الزراعيين في النظام الزراعي الأول فإن التخصص واضح جداً في الجدول 4 . وتقريباً فإن نسبة 80% من الحمضيات في النظام الزراعي الأول تقع في النظام الزراعي الشمالي المعتمد على الحمضيات و 85% من مساحة البيوت البلاستيكية للنظام الزراعي الأول تقع في القسم الجنوبي المعتمد على البيوت البلاستيكية . كما يمكن ملاحظة درجة مشابهة من التمايز في الخضار الحقلية الرئيسية : البندورة والخيار .

ويتمثل المعيار الهام في تصنيف المجموعات ضمن هذا النظام في توليفة التركيبة المحصولية وحجم الحيازة مصادر الدخل غير الزراعي الأكثر شيوعاً . وقد تمت دراسة هذه العوامل الثلاثة بشكل مشترك للتوصل إلى تصنيف للأسر الزراعية يعكس الدخل السنوي التقريبي . وهناك توافق ملحوظ بين مستوى التعلم وفرص العمل خارج المزرعة في المنطقة مما يسمح بتحديد حجم الدخل غير المزرعي المترافق مع حجم الحيازات الزراعية . وينجم هذا الدخل غير المزرعي عن أجور القطاع العام في مختلف مستويات الأجور والتي تمت إضافتها إلى الدخل الواسطي المتوقع من زراعة المحاصيل . ويتوافق حجم الحيازة أيضاً مع المستوى التعليمي ، وبالتالي مع مستويات الدخل خارج المزرعة مما يؤدي إلى زيادة العلاقة بين المجموعات الاجتماعية - الاقتصادية وتصنيف حجم الحيازة في هذا النظام .

النظام الزراعي الجنوبي المعتمد على البيوت البلاستيكية

يقع النظام الزراعي الذي تنتشر فيه البيوت البلاستيكية في الساحل الجنوبي حيث يمكن اعتبار الحد الشمالي لمنطقة بانياس بمثابة حد تقريبي . وقد سمي النظام بنظام البيوت البلاستيكية نظراً لانتشارها فيه مع أن حصتها لا تتجاوز 5.2% من الأرض المستثمرة في هذا النظام مما يبدو للوهلة الأولى غير كبير . ونظراً لارتفاع كثافة استخدام الأرض وإمكانات الإنتاج وكذلك متطلبات العمالة فإن هذه المساحة تسيطر على الفعاليات الزراعية لمالكي البيوت البلاستيكية . وحسب الإحصاءات الرسمية فقد تم تخصيص 80% من مساحة البيوت البلاستيكية التي تساوي 2000 هكتار لزراعة البندورة يليها الخيار والفليفلة والخضراء والباذنجان .

وتزرع أعلى حصة من الأرض المستثمرة في النظام الزراعي بالزيتون البعلي (47%) وخاصة في القسم الجنوبي من السهل و باتجاه الشرق . أما المحصول الثاني الأكثر أهمية من حيث حصته من المساحة المزروعة فهو الحمضيات المرورية (11%) مع أن هذه الحصة تشكل جزءاً فقط مقارنة مع النظام الزراعي الشمالي . تعادل حصة الأرض المرورية 42% من مساحة هذا النظام الزراعي (أي أعلى منها في الشمال حيث لا تتجاوز 35%) . وتستخدم هذه المساحات لدرجة كبيرة في زراعة الخضار الحقلية التي تشكل سمة أخرى من سمات هذا النظام ، أما المحاصيل الرئيسية البعلية الأخرى فهي الزيتون والمحاصيل الحقلية .

لا يمكن القول بأن مساحات الخضار الحقلية التي تم الحصول عليها من الإحصاءات المتاحة ترتبط مباشرة بمساحات الأرض المخصصة لتلك المحاصيل حصراً . ويرجع السبب الأول في ذلك إلى إمكانية زراعة محصولين في موسم الخضار القصير ، أما السبب الثاني فيتمثل في الزراعة الجزئية كمحصول تحت الأشجار الصغيرة . وتشير البيانات المسجلة إلى أن الكوسا والبادنجان هما أهم الخضار الحقلية حيث يشكل كل منهما أكثر بقليل من 2500 هكتار (6.5% تقريباً من الأرض المستثمرة) . أما الخضار الحقلية الأكثر أهمية فهي البادنجان والكوسا والخيار والفاصولياء والبنندورة والتي تحتل معاً أكثر بقليل من 22% من الأرض المستثمرة .

ويمكن الحصول على بيانات الحيازة المتوسطة في القسم الجنوبي من الإحصاءات المتاحة وضمن حدود المحاصيل المسجلة ضمن حدود النظام الفرعي . تقل المساحة المزروعة لدى كل حائز (والتي تساوي الأرض المستثمرة) بقليل عن 1.6 هكتار بافتراض أن الحصة المزروعة بالمحاصيل الرئيسية تصل إلى 0.74 هكتار للزيتون و 0.175 هكتار للحمضيات و 0.35 هكتار للخضار الحقلية و 0.08 هكتار للبيوت البلاستيكية (مع ترك 0.21 هكتار للمحاصيل الأخرى) . ويصل وسطي حجم الحيازة في هذا النظام الفرعي إلى ربع الوسطي الوطني للأرض المزروعة لدى كل حائز (1.56 هكتار مقارنة بـ 6.03 هكتار من الأرض القابلة للزراعة) . وخلال الاستبيان الميداني تم التمييز بين هذه الأسر الزراعية الافتراضية وتحديد الأنماط الثلاث التالية .

تلعب الثروة الحيوانية دوراً صغيراً نسبياً في النظام الزراعي الفرعي نظراً لعدم تطور نظام تسويق الحليب وصغر إنتاج المزرعة من الأعلاف . وهناك عدد قليل من مزارع الأبقار بين أنماط المزارع ولكنها لا تشكل سمة مميزة بين أنماط الأسر الزراعية .

أنماط الأسر الزراعية

أدى التقييم الميداني إلى تصنيف الأسر الزراعية اعتماداً على إحصاءات الحيازة الرسمية كنقطة بداية ومناقشتها في ضوء توجهات الإنتاج و الدخل خارج المزرعة . ويتحدد حجم الحيازة لفئات الأسر الزراعية الثلاث بين 1.8-3.5 هكتار (18-35 دونم على التوالي) . وتشكل هذه الحدود الحد الأعلى (والأدنى) لما يعتبر الحيازات الصغيرة أو الكبيرة في القرى المدروسة . ونتيجة لذلك فتنتهي 70% من الحيازات إلى مجموعة الأسر الزراعية الصغيرة و 19% إلى المتوسطة و 11% إلى الكبيرة . ويصل وسطي الأرض المستثمرة لدى كل حائز في النظام الزراعي الجنوبي إلى 1.56 هكتار مقارنة مع 6.3 هكتار على المستوى الوطني لكل حائز .

الحيازات الصغيرة تشكل الأسر الزراعية المعرضة للفقر ضمن النظام والتي يعتمد ثلثا دخلها على المصادر من خارج المزرعة . ويتم الحصول على الدخل الزراعي من البيوت البلاستيكية (أكثر من 40%) وربع الدخل من الحمضيات . وتلعب الخضار الحقلية والزيتون دوراً ثانوياً في مصادر الدخل لتلك الأسر . وفيما يتعلق بالتركيبية المحصولية تزرع 40% من الحيازات وسطياً بالبيوت البلاستيكية و 40% بالحمضيات و 10% لكل من الزيتون والخضار الحقلية . ويرجع انخفاض مردود المحصول الأخير إلى صغر الحيازة وصغر الفائض التسويقي .

وقد ازدادت حصة البيوت البلاستيكية خلال العقد الماضي على حساب الزيتون (تغيرت نسبة الأراضي المزروعة بها من 10 إلى 40%) بينما تقلصت مساحة الخضار الحقلية المروية من 25% إلى 10% . وقد احتلت الحمضيات نفس حصة الأرض التي كانت تحتلها خلال العقد الماضي (25%) ولكنها ازدادت إلى 40% حالياً . وقد نجم هذا عن عدة قوى أثرت على أنماط الأسر الزراعية في نفس الوقت ولكن أثرها يختلف حسب خصائص مدى تعرض كل نمط من تلك الأنماط لمخاطر الفقر . وقد شكل ارتفاع الأسعار النسبي في أسعار الحمضيات في العقد الماضي حافزاً كبيراً للتوسع في زراعتها وخاصة مع انتشار المكافحة الحيوية مما خفض تكاليف الإنتاج . وعندما تكون الأرض مورداً أكثر ندرة ويكون الدخل الزراعي ثانوياً بالنسبة للدخل من خارج المزرعة تكون أشجار الزيتون غير منتجة بما يكفي ويصبح من غير الممكن المحافظة على أشجار الزيتون عندما لا يكون ذلك ضرورة تفرضها الظروف البيئية . وفي الفترة الانتقالية لتوسع الحمضيات فقد تم استخدام المسافات بين الأشجار الصغيرة لزراعة الخضار الحقلية المروية (البندورة- الخيار - الفليفلة - الباذنجان - الفول - الفول السوداني) .

وتعتمد بعض تباينات الحيازات في هذا النمط على تباينات الكثافة السكانية في هذا النظام الفرعي . وفي السهول الضيقة حول بانياس تعتبر الحيازات الصغيرة هي الحيازات التي تقل عن 0.6 هكتار من الحيازات التي تعتمد على البيوت البلاستيكية ، أما في القسم الجنوبي فإن الحيازات أكبر و تزرع بشكل أكثر بالزيتون .

يشكل العمل في القطاع العام أهم مصدر من مصادر الدخل خارج المزرعة بينما يعمل بعض المزارعون أيضاً في الأعمال الزراعية التي تتطلب المهارة مثل التقليم في النظم الزراعية المجاورة . وتتمثل نقطة الضعف الرئيسية لدى أنماط الأسر الزراعية في هذا النظام في ضعف رأس المال مما يحد من قدرتها على مقاومة المخاطر البيئية والمخاطر السعرية لزراعة الحمضيات والبيوت البلاستيكية حيث كان هناك اتجاه نحو انخفاض الأسعار مع زيادة في المساحة المزروعة بينما يزيد تفاوت أسعار منتجات البيوت البلاستيكية من إمكانية خسارة رأس المال . ولا يمكن توجيه المهارات بسهولة باتجاه الفعاليات الجديدة من وجهة نظر المزارعين ، كما أن عدم توفر المعلومات يشكل عائقاً أمام تنويع الأسواق وخاصة لدى المنتجين الصغار . وفي نفس الوقت فيمكن تشغيل العمالة العائلية في زراعة البيوت البلاستيكية مع بعض المرونة خلال اليوم مما يمكن أن يحقق ارتباطاً أفضل مع العمل خارج المزرعة منه في العمل في المحاصيل الحقلية . ونظراً لعدم توفر ضمانات القروض لدى الحائزين الصغار فإنهم غالباً ما يواجهون الصعوبات في استئناف عملهم بعد سنة من الخسارة حيث أنهم لا يحصلون بسهولة على رأس المال . ويقال بأن مصدر القروض التقليدي (وخاصة تجار المستلزمات) قد انسحبوا من توفير القروض نظراً لعدم قدرتهم على استرداد قروضهم مع

انخفاض هوامش ربح زراعة الخضار¹⁰ . وقد ازدادت الأهمية النسبية للحمضيات نظراً لزيادة المساحات وانخفاض توقعات التفاوت الكبير في الأسعار . كما أن الحائزين الصغار غير مستعدين للاستفادة من إمكانيات هذا النظام الصغير في التسويق والتصنيف والأسواق المتخصصة مثل الأسواق التصديرية الخاصة بهم .

تشكل مجموعة الحائزين المتوسطين (1.8-3.5 هكتار) ثاني أكبر مجموعة في النظام الفرعي . وتحصل هذه الأسر على أهم جزء من دخلها من زراعة البيوت البلاستيكية (أكثر من 40%) ولكن الدخل غير المزرعي لا يزال يحتل أهمية كبيرة لهذه الأسرة (حوالي 30%) ، بينما الحمضيات والزيتون فيساهمان بشكل متساو بالقسم المتبقي (أي حوالي 15% لكل منهما) ، أما الخضار الحقلية فهي لا تقدم مساهمة كبيرة في دخل الأسرة الوسطي حالياً .

ومن منظور التركيبة المحصولية فيزرع القسم الأكبر من هذه الأرض بالزيتون (45%) يليه البيوت البلاستيكية (30%) والحمضيات (20%) ، أما الخضار الحقلية فهي مكتملة (5%) . وتتمثل أهم التغييرات التي طرأت على التركيبة المحصولية خلال العقد الماضي من توسع زراعة البيوت البلاستيكية (من 10% إلى 30%) والحمضيات (10% إلى 20%) على حساب الخضار الحقلية (من 25% إلى 5%) والزيتون (55% إلى 45%) . وقد تعرضت الخضار الحقلية لمنافسة كبيرة من توسع زراعتها في المناطق الجنوبية من سورية (النظام الزراعي الخامس) .

يمكن ملاحظة بعض التخصص بسبب ندرة الأرض في هذا النظام الزراعي وهناك بعض المحاصيل المكتملة في بعض المناطق مثل القمح والشعير أو الخضار الحقلية والموز المكشوف . وسوف يعتمد تطور المحاصيل الجديدة على انتشار المعرفة اللازمة وتطور السوق وعلى توفر المستلزمات الخاصة والقروض في المستقبل .

لاتزال العمالة العائلية تشكل القسم الأكبر من العمالة المزرعية لدى أنماط الأسر ولكن نظراً لارتفاع إمكانية العمل لدى المزارعين الكبار فإن دور الدخل من خارج المزرعة أقل منه لدى الأسر الصغيرة . وتخلق بعض فرص العمل لهذا النمط من الأسر في ذروة الموسم والحاجة للعمليات التي تتطلب المهارة مثل التقليم أو قطف الزيتون في المزارع الكبيرة . كما أن الري عملية تتطلب الكثير من العمالة في زراعة الحمضيات والخضار الحقلية حيث أن الري بالتطريف لا يزال يشكل الطريقة الرئيسية في الري .

تشكل الأسر الميسورة ثلث الأسر الزراعية في هذا النظام الفرعي وهي تحصل على حصة صغيرة نسبياً من الدخل من البيوت البلاستيكية (35%) وخارج المزرعة (30%) والحمضيات (25%) ويشكل الزيتون مصدر دخل مكمل (10%) . وتضم هذه الفئة أيضاً الأسر الذين لا يملكون مصدر دخل من خارج المزرعة في القسم الجنوبي وكذلك المالكين الغائبين في أقسام أخرى حيث يقيمون في المراكز المدنية من المنطقة ويشرفون على المزارع من خلال الوكلاء .

يزرع القسم الأكبر من الأرض المزروعة (أكثر من 3.5 هكتار في تلك المجموعة) بالزيتون حالياً (40%) يليها الحمضيات (35%) والبيوت البلاستيكية (20%) . ويؤدي هذا إلى زيادة تكثيف استخدام الأرض ومحدودية الحيازات

الكبيرة على إدارة الحصاص الكبيرة جداً و المحاصيل التي تتميز بارتفاع متطلباتها من المدخلات (رأس المال والعمالة) وكذلك المخاطر الكبيرة . إن الحمضيات ملائمة لهذا النوع من الأسر لتطبيق المهارات الإدارية في الأسواق المحلية والتصديرية ويتم عادةً تنفيذ بعض إجراءات التسويق الخاصة حيث يقوم التجار بشراء المحصول قبل قطافه ويقومون بتقديم العمالة اللازمة للقطاف . وفي هذه الحالات يشكل الفرز والتعبئة عمليات إضافية يتم تنفيذها من قبل التجار و كذلك من قبل بعض المزارعين النشيطين.

ظهر أكبر تغير في التركيبة المحصولية لدى تلك الأسر من خلال تخفيض الخضار الحقلية التي كانت قبل عقد مضى ثلث المساحة المزروعة لدى الأسر الميسورة في القرى المدروسة مقارنةً بنسبة 5% حالياً . وقد تضاعفت حصة البيوت البلاستيكية (من 10%) ولكن الحمضيات تفوقت عليها مع توسعها من 10% إلى 35% خلال العقد الماضي .

ويتمدد سبب هذه التغيرات ليشمل أنماط الأسر الأخرى فالأسر الميسورة في وضع أفضل يمكنها من تحمل ظروف أسواق البيوت البلاستيكية والحمضيات المتغيرة . كما أن الحصول على القروض أمر أقل صعوبة وحتى مع التباين الكبير لأسعار خضار البيوت البلاستيكية فإنها تستمر في العمل حتى بعد موسم من الخسارة . كما أن هؤلاء المزارعين أفضل قدرة على الحصول على المعلومات التسويقية حيث يمكن للمالكين الغائبين المقيمين في المدن تقديم المعلومات و تنظيم العمليات التسويقية . كما أن هناك علاقات عمل مشابهة في تسويق الحمضيات حيث يتم تفويض الوكلاء المقيمين بإدارة العمل اليومي بشكل أكثر سهولة .

وترتبط الفوارق بين أنماط الأسر الزراعية بأنماط الأراضي التي يملكونها حيث أن المزارع الكبيرة في الأراضي البعلية تركز على الزيتون والمحاصيل الحقلية ، أما المزارع الصغيرة فلا تتمكن من الصمود في وجه هذه الظروف (تذكر أنه حتى المزارع الكبيرة في إطار هذا النظام الزراعي صغيرة نسبياً) . أما مجال الحيازات المروية فهو أكبر ويعمل الكثير من الحائزين الصغار في إنتاج المحاصيل المروية . وتحتوي المزارع الكبيرة على أحدث نظم الري .

ويشكل مثال توسع البيوت البلاستيكية في العقدين الماضيين مثلاً إيجابياً حيث تنفذ الدولة سياسات دعم الاستثمارات التي تم تنفيذها بشكل ناجح سابقاً من خلال استثمارات القطاع الخاص . وقد تم إصدار تراخيص إنشاء البيوت البلاستيكية ولكن تطبيقها العملي الرئيسي كان للحصول على القروض من المصرف الزراعي التعاوني . ونظرياً فإن التراخيص يمكن المزارعين من الحصول على الأسمدة المدعومة . ومع ذلك فإن المؤسسات الحكومية لم تتعامل مع المستلزمات الخاصة بزراعة البيوت البلاستيكية ، لذا فقد كان تأمين تلك الأسمدة والمبيدات يتم من قبل تجار القطاع الخاص الذين كانوا أيضاً يقدمون جزءاً هاماً من القروض اللازمة .

تتوسع زراعة أنفاق الخضار البلاستيكية بشكل سريع حيث تسهل زراعتها في حال توفرت المعرفة الفنية الأساسية وهي تؤدي إلى طرح الإنتاج في الأسواق قبل دخول منتجات الخضار الحقلية التقليدية . وسوف يضمن السعر الإضافي الناتج التوسع السريع لهذه الزراعة إلى أن يتم الوصول إلى سوق متوازنة . ومع ذلك فمن المتوقع حدوث تباين في الأسعار في المستقبل ، ويمكن تجنب الآثار السلبية والخسائر المادية من خلال تشغيل نظام معلومات السوق .

النظام الزراعي الجنوبي المعتمد على الحمضيات

يعتمد اسم النظام الجنوبي على نسبة 52% من الأرض المزروعة والتي تتم زراعتها بالحمضيات المرورية والتي تشكل أعلى حصة من الأرض المزروعة بمحصول واحد . ويكشف التحليل التفصيلي عن التنوع في فئة الحمضيات التي تضم البرتقال والليمون والحمضيات الأخرى والتي تتمايز فيما بينها نظراً لتنوع الأصناف وخصائصها المختلفة . وتلي مساحة الحمضيات مساحة الزيتون التي تغطي 40% من الأرض المزروعة . ومن أهم المحاصيل الأخرى البندورة المرورية (3.3%) بينما تغطي زراعة البيوت البلاستيكية التكتيفية 1% فقط من الأرض المزروعة . وتصل حصة الأرض المرورية من الأرض المستثمرة إلى 36% في النظام الفرعي الجنوبي .

ويزرع الحائزون الذين يصل عددهم إلى حوالي 30 000¹¹ ومساحة 31 600 هكتار حيث يصبح وسطي المساحة المزروعة لكل حائر 1.08 هكتار . ونظراً لوسطي حجم العائلة في المنطقة تصل حصة الفرد من الأرض المزروعة إلى 0.08 هكتار مما يشير بشكل واضح إلى محدودات الاعتماد المستمر على الدخل الزراعي لدى سكان هذا النظام الفرعي .

وبتطبيق نفس المعيار على أنماط الأسر فإن 75% من الأسر الزراعية تنتمي إلى فئة الحائزين الصغار بينما 14% من المزارعين الذي تتراوح حيازتهم بين 1.8-3.5 هكتار و 11% مم يستثمرون حيازات أكبر . ويتوافق التمايز بين سكان الشمال والجنوب مع تباين توزيع الحيازات الصغيرة والكبيرة ضمن هذا النظام الفرعي .

تركز الحيازات الصغيرة بشكل كبير على زراعة الحمضيات والبيوت البلاستيكية ومساحات الخضار الحقلية الصغيرة¹² التي تتراوح بين 0.5 و 18 دونم . وبشأن التركيبة المحصولية تشكل الحمضيات 50% من الأرض المستثمرة لدى الأسرة النموذجية في النظام الجزئي الجنوبي وتشكل البيوت البلاستيكية 30% أما الزيتون والخضار الحقلية فيشكل كل منها 10% . وينجم الوضع الحالي عن تغيرات أهمية مجموعات المحاصيل الرئيسية في العقد الماضي حيث تضاعفت حصة البيوت البلاستيكية لتصل إلى 30% و ازدادت حصة الأرض المستثمرة المزروعة بالحمضيات من 30% إلى 50% كما هو مذكور سابقاً . وقد طرأت كل من الزيادتين على حساب الخضار الحقلية التقليدية (25% إلى 10%) والزيتون (30% إلى 10%) . ويشير الأمر الأخير بوضوح إلى تكثيف استخدام الأرض لدى هذا النمط من الأسر الزراعية .

يفسر تكثيف استخدام الأرض وحصة الحيازات المزروعة بمختلف المحاصيل الأهمية النسبية لمصادر الدخل الزراعي المختلفة . ولا يترك انخفاض نسبة الأرض المزروعة بالمحاصيل الثانوية الأخرى والذي يترافق مع صغر الحيازة فائضاً كبيراً من الزيتون والخضار الحقلية . لذا فلم يذكر المزارعون هذين المحصولين على أنهما مصدرين هاميين للدخل . ويتحقق القسم الأكبر من الدخل من الحمضيات (40%) يليها الدخل غير المزرعي (30%) والبيوت البلاستيكية (20%) . ومن الملفت للاهتمام أن الثروة الحيوانية ذكرت كفئة هامة وهو أمر لم يظهر في النظام الفرعي الجنوبي .

_11

_12

وتتبع الأسر المتوسطة نموذجاً بسيطاً للتركيبية المحصولية وهي تزرع حالياً 70% من أراضيها المستثمرة بالحمضيات ، أما القسم المتبقي فيزرع بالزيتون (30%) . ويشبه هذا الاتجاه ما هو سائد لدى الحائزين الصغار . ومنذ عقد مضي أشارت هذه المجموعة إلى أنها كانت تزرع 40% من الأرض بالحمضيات و50% بالزيتون أما الخضر الحقلية فهي تحتل 10% من الأراضي .

تنعكس التركيبية المحصولية الجديدة على تركيبية مصادر العيش الذي تسيطر عليها مبيعات الحمضيات (60%) يليها الدخل من خارج المزرعة (30%) ومبيعات الزيتون (10%) . ومع ذلك فإن الصورة الحالية لا تظهر أهمية المالكين الغائبين حتى في نمط الأسر المتوسط في هذا النظام الفرعي . ويهدف تخفيض تكاليف الإشراف يقوم الأقارب المقيمون في الريف بالإشراف على المزارع . وعندما لا يكون المالك مقيماً في الريف يتم رفق الدخل المزرعي (وخاصة في القسم الشرقي من النظام) بالاستثمار في تقديم الخدمات للقطاع الزراعي مثل سيارات النقل أو متاجر المستلزمات الصغيرة .

يستقطب زراعة الحمضيات العمالة العائلية في هذا النمط من الأسر الزراعية (ويرجع ذلك جزئياً إلى العمالة الإضافية اللازمة للري بالتطويق) أما الزيتون فيحتل المرتبة الثانية . ويتم توفير قدر محدود من فرص العمل لليد العاملة الماهرة الموسمية التي تعمل في التقليم ، أما الأعمال التي لا تتطلب المهارة مثل التعشيب فتتم من خلال العمالة العائلية .

حولت الأسر الميسورة قسماً أكبر من أراضيها المزروعة لزراعة الحمضيات واقتلعت بساتين الزيتون القديمة المزروعة في السهول (حالياً تزرع الحمضيات في 90% من الأراضي مقارنة بنسبة 40% منذ عقد مضي مقارنة بنسبة 10% للزيتون مقارنة بنسبة 60% في السابق) . وبما أن الكثير من الأسر الميسورة هي عبارة عن مزارعين متفرغين فإن حصة الدخل تتماشى بشكل كبير مع توجه الإنتاج . ومع ذلك فإن ملكية الغائبين تشكل مسألة هامة لدى هذه المجموعة ونظراً لمستواهم التعليمي فهم يعملون في مجموعة من الفعاليات المدنية . وتتباين أهمية العمل خارج المزرعة مقارنة بالدخل المزرعي وليس هناك نمط محدد له .

فوارق الأسر الزراعية: نظراً لمحدودية زيادة الدخل المزرعي من الحيازات الصغيرة جداً ضمن الفعاليات الحالية المعروفة من قبل المزارعين فإن التوقعات المستقبلية للمزارعين المتوسطين (والضغط على حجم الحيازة الوسطي) تتمثل في توسيع الدخل غير المزرعي . ويبدو أن هناك تفضيل للعمل في القطاع العام بالرغم من انخفاض الأجور وذلك إما لعدم توفر البدائل أو بسبب القدرة على الجمع بين العمل الحكومي والعمل في المزرعة . أما المزارع الكبيرة وخاصة حيث يكون الري متوفراً فإن القدرة على العمل خارج المزرعة محدودة وخاصة إذا كان المزارع هو من يدير مزرعته بنفسه .

قضايا الحمضيات : تم في السابق التشجيع على زراعة الحمضيات لتغطية الاحتياج المحلي بينما كان التصدير يتم عند وجود الفائض الإنتاجي فقط . وقد شجعت الأسعار المرتفعة على اهتمام المزارعين بتوسيع زراعة الحمضيات بشكل سريع . وقد سمح هذا الواقع المزارعين على تحمل تكاليف أسعار المستلزمات المرتفعة نسبياً و خاصة معالجة الحشرات المتخصصة . وقد تم تعديل انخفاض الأسعار بشكل ناجح من خلال الاستثمارات الحكومية في مجال المكافحة

الحيوية التي أدت إلى تخفيض تكاليف الإنتاج . ومع ذلك فإن استمرار انخفاض الأسعار وخاصة في ذروة الموسم أدى إلى التشجيع على تبني آليات مختلفة على مستوى المزرعة . ومع مرور الوقت أصبحت أسواق الحمضيات أكثر تمايزاً . وفي السنوات الأخيرة حاول المزارعون إعادة تعديل اختيارهم لأصناف وأنواع الحمضيات . ويتطلب تغيير النوعية استثمارات إضافية وانتظار وصول الأشجار الجديدة إلى مرحلة الإنتاج واستمرار قبول مخاطر الأسعار المتعلقة بالأصناف الجديدة . أما المزارعون الصغار فليس لديهم إلا قبول الأسعار المنخفضة حيث أنهم يشعرون بأنهم غير قادرين على قبول خسارة الإنتاج . وقد بدأت المزارع المتوسطة والكبيرة بالتحول إلى الأصناف الجديدة مثل اليفاوي في القسم الشمالي وكذلك الليمون والمندرين في الجنوب .

اتجاهات وبدائل التنمية

يسيطر على نظام الزراعة الساحلية الاعتماد على المحاصيل التي يتم تسويقها بشكل حر بينما تحتل المحاصيل الاستراتيجية أهمية أقل . وقد أدى هذا إلى نشوء مجتمع زراعي معتاد على التعامل مع مخاطر وفرص الاختيار الخاص لتوجه الإنتاج . وقد أدى الاهتمام بتكرار التجارب الناجحة إلى نشوء نظم فرعية متوافقة نسبياً شجع عليها في الجنوب تشجيع الدولة لزراعة الحمضيات من خلال المشاتل والتي كملها في الشمال اهتمام المزارعين بتطبيق المهارات التي تعلموها من العمل في قطاع البيوت البلاستيكية في لبنان .

وقد تراكمت عملية زيادة التوجه نحو إنتاج المحاصيل المذكورة أعلاه مع استبدال المحاصيل الأخرى مثل الزيتون الذي توسع في نفس الوقت على سفوح الجبال الساحلية . وقد تضمنت الاستثمارات في البنى التحتية التي قامت بها الدولة خلال العقود الماضية البنية التحتية العامة والري وطرق الري الحديثة والتحديث التقني الواردة بمزيد من التفصيل في تقارير النظم الزراعية الفردية .

تشكل زراعة الحمضيات ومحاصيل البيوت البلاستيكية المصدر الرئيسي للدخل الزراعي مما أدى إلى التعرض لمخاطر الإنتاج الخاصة بهذه المحاصيل المعزولة نسبياً عن سياسات تغيير أسعار المحاصيل الاستراتيجية التي تؤثر على الكثير من النظم الزراعية الأخرى . ويتمثل الخطر الرئيسي في تغيير أسعار الخضار في القسم الجنوبي من النظام مما يؤدي إلى تحقيق أرباح كبيرة في بعض السنوات و التعرض لخسائر كبيرة في السنة التالية حيث يواجه المزارعون صعوبة في توزيع المخاطر على الوقت . ويؤثر هذا الأمر بشكل خاص على المزارعين الصغار الذين يمتلكون واحداً أو اثنين من البيوت البلاستيكية حيث لا يتمكن هؤلاء المزارعون من تطبيق استراتيجيات تجنب المخاطر التي يتبعها المزارعون الكبار . أما زيادة عدد المحاصيل فهو أمر غير ممكن حيث أن المساحة صغيرة جداً و سيكون هناك حاجة لزيادة العمل على إدارة المحاصيل وخاصة فيما لو تم استخدام العمالة المؤجرة . ليس هناك سبب واضح لعدم تطبيق هذه المجموعة برنامجاً لمحاصيلها أو مدى عدم تمكن المزارعين الذين يعتمدون على العمالة العائلية (أي العمل دون معوقات تكاليف الإشراف) من تطبيق تلك الاستراتيجية . ومع ذلك و حسب الدراسة الميدانية فإن معوقات رأس المال التي نجمت عن الخسائر المالية للسنوات السابقة وعدم القدرة على الحصول على القروض تؤدي إلى تقييد إمكانيات المزارعين ممن لا تتوفر لديهم القدرة على الحصول على رأس المال الخاص على البدء بالزراعة في بعض السنوات .

وغالبا ما تشكل أسواق القروض غير الرسمية التي تتمثل في موردي المستلزمات والقروض العينية مقابل العمولات المصدر الوحيد لرأس المال العامل للمزارعين الفقراء في النظام الفرعي الذي تسيطر عليه البيوت البلاستيكية .

وبالنسبة للحائزين المتوسطين والكبار فإن هذا التنوع سيكون ممكناً ويمكن بالتالي أن ينتشر إلى المنتجين الصغار . ويجب أن يضم مثل هذا التنوع في إنتاج الخضار أصنافاً و أنواعاً جديدة لمواجهة طلب المستهلكين المتزايد على الإنتاج خارج الموسم . وسوف يمنع هذا في نفس الوقت الإفراط في الإنتاج في ذروة الموسم . وتوفر أسواق البندورة الكبيرة إمكانيات إضافية لتمييز الإنتاج . ومع ذلك فهي ستطلب سياسات مرافعة تتعلق باستيراد أو إنتاج البذور الموثوقة بالإضافة إلى أمور أخرى .

وفي القسم الجنوبي من النظام الزراعي الساحلي الذي تسيطر عليه الحمضيات يضاف انخفاض الأسعار إلى تغيرات الأسعار الموسمية الناجم عن توسع زراعة الحمضيات على مر السنين . وتقتصر إمكانيات التعديل على تحويل فترات القطف ، مع تزايد الضغط على دراسة تحويل الإنتاج . يشكل تثبيت الموجودات الخطر المشترك لزراعة المحاصيل الدائمة وقد يؤدي الانفتاح التدريجي لأسواق التصدير إلى تخفيض هذا الضغط بشكل جزئي .

ويشكل انخفاض حجم المزرعة على المدى الطويل المسألة المشتركة في جميع النظم الزراعية في سورية ولكن بناءً على الوضع الحالي لوسطي حجم المزرعة فإن الواقع في منطقة النظام الزراعي الساحلي حاد على وجه الخصوص . إن وسطي حجم الحيازة في النظام مشابه له في منطقة الغاب ولكن الواقع أفضل في المناطق الساحلية حيث أن فرص العمل خارج المزرعة أسهل منها في الغاب . وبما أن فرص العمل خارج الزراعة تتوسع بشكل أبطأ من الطلب ومن المتوقع أن يكون العمل في القطاع العام قد وصل إلى ذروته وبالتالي فسوف يزداد الضغط لإيجاد فرص عمل منتجة مع مرور الوقت .

تعتمد بدائل التنمية لدى مختلف أنماط الأسر الزراعية على الموارد المتاحة واتجاهات التنمية والسياسات والفرص التي تؤدي إليها الأسواق الجديدة . وتضم الاتجاهات زيادة السكان التي تؤدي إلى تناقص حجم المزرعة وزيادة منافسة المحاصيل التقليدية في النظام مع تغير التركيبة الإنتاجية في النظم الزراعية الأخرى في سورية . وعلى وجه الخصوص فإن توسع زراعة الزيتون على المستوى الوطني تؤدي إلى زيادة المنافسة ولكنها سوف تؤثر على النظم الزراعية الساحلية بشكل قليل نسبياً حيث أنه قد تم استبدال المحاصيل الأخرى بالزيتون بشكل كبير . وسوف تركز الأسر الصغيرة على زيادة تكثيف استخدام الأرض التي تتلاءم معها البيوت البلاستيكية . ومع ذلك فإن الاستثمارات الأولية مرتفعة وعادةً ماتكون المدخرات المتاحة غير كافية وبالتالي تشكل القروض العائق الرئيسي لمثل تلك الاستراتيجية فيما لو لم تكن فرص العمل خارج المزرعة متاحة لزيادة المدخرات . ويشكل عدم توفر عقود الملكية وانخفاض توفر الضمانات عائقاً أمام الاستثمار في البيوت البلاستيكية في الجنوب كما أنه عائق أمام الاستثمار في تطوير أصناف الحمضيات في النظام الفرعي الشمالي . وفي غياب سياسات دعم القروض وتطوير المهارات (بما في ذلك مهارات الإدارة المالية) فإن المنتجين الهامشيين سوف يعتمدون بشكل متزايد على الدخل من خارج المزرعة وسوف يحتاج البعض منهم إلى الخروج من القطاع الزراعي .

في نفس الوقت فإن الحيازات المتوسطة والكبيرة تتمتع بقدرة كبيرة على تنويع الإنتاج وتحسين نوعية المنتج وخاصة ما يمكن تسويقه في الأسواق العالمية . ويجب أن تضم هذه المنتجات المنوعة لدى كل من النمطين والنظامين الزراعيين الجزئيين محاصيل جديدة وأصنافاً جديدة لتغطية احتياجات الأسواق المحلية المتزايدة . ويتمتع هؤلاء المنتجون بمهارات تساعد على الاستفادة من التطورات الفنية في إدارة المحاصيل وإجراءات زيادة الإنتاجية مثل استخدام الأسمدة السائلة والري التقليدي في البيوت البلاستيكية . ويمكن لزراعة الحمضيات أن تستفيد من تحسين نوعية الإنتاج بما في ذلك التصنيف والتكامل مع التجار للاستجابة لفرص السوق بشكل أكثر سرعة . إن المنتجين متوسطي الحجم يعرفون بمحددات زيادة الدخل الزراعي بسبب زيادة ندرة الأرض ويسعون لرفد دخلهم المزرعي بدخل من خارج المزرعة وذلك غالباً ما يتم من خلال العمل الحكومي بسبب زيادة نسبة الأمان فيه .

سوف يؤدي تزايد توفر اليد العاملة في النظام إلى انخفاض القدرة الاستيعابية التقليدية للعمالة الموسمية في النظم المجاورة حيث ينفذ القسم الأكبر من العمل المزرعي من قبل العمالة العائلية . وهذا هو حال المزارع الصغيرة والمتوسطة إذا انخفضت متطلبات العمالة للري والتعشيب نتيجة لتوسع استخدام طرق الري الحديثة (الريذاز والتنقيط) . وسوف يؤدي هذا إلى زيادة إمكانية العمل في المزارع الشخصية ويجب أن تخضع تقديرات الخبراء المحليين حول المحاصيل الواعدة الجديدة (الأفوكادو – الموز – الفريز) للمزيد من التحليل.

يشكل الحصول على القروض مصدر اهتمام رئيسي في جميع النظم الزراعية ويؤدي انخفاض حصة المحاصيل الاستراتيجية في هذا النظام إلى استبعاد القسم الأكبر من الاستفادة من إجراءات القروض الميسرة من خلال المصرف الزراعي التعاوني . أما إجراءات القروض التجارية فهي معقدة جداً ولا تقبل أراضي الإصلاح الزراعي كضمانات مقابل هذه القروض ، أما إجراءات القروض غير الرسمية فتقدم القروض مقابل شروط مكلفة جداً مما يحد من مرونة المجموعات الاجتماعية – الاقتصادية الفقيرة للتكيف مع الفرص الجديدة .

من وجهة نظر المجتمع فإن هناك بعض القضايا البيئية التي تسبب قلقاً متزايداً فقد أشار المزارعون إلى الفرص التي يوفرها الإنتاج التجاري للمحاصيل التكتيفية في كامل منطقة النظام وخاصة الزراعة التكتيفية للبيوت البلاستيكية التي تهدد في نفس الوقت استدامتها على المدى الطويل . إن الانعكاسات البيئية للاستخدام المكثف للأسمدة والمبيدات بحاجة لمراقبة دقيقة والتعرف على المخاطر الأولية لاستخدام المبيدات الكيماوية في البيوت البلاستيكية وكذلك في المحاصيل الحقلية وزيادة الوعي لضرورة ارتداء الملابس الواقية . أما مصدر القلق الثاني فهو يتعلق بعدم القدرة على المعاملة المناسبة لمواد تعبئة وتنظيف تجهيزات الرش مما قد يهدد الجريانات المائية . إن متابعة فترات الانتظار بعد استخدام المبيدات يمكن أن يشكل مساهمة مفيدة لضمان القدرة على دخول الأسواق التصديرية حيث أن هذا سيكون لمصلحة المستهلكين . كما أن الاستخدام المكثف للأسمدة قد يشكل تهديداً على الطبقات المائية وخاصة في الجزء الذي تسيطر عليه البيوت البلاستيكية من النظام من خلال تسرب النترات على سبيل المثال . وهناك بعض المؤشرات على أن الدولة قد بدأت بإيلاء هذه المسائل الاهتمام من خلال إنشاء المخابر المناسبة لمتابعة المواضيع المذكورة أعلاه .

وتلخيصاً لما سبق يمكن القول بأن النظام يحتوي على عدد كبير من المزارعين المثقفين وذوي المطلعين على الأساليب التجارية والذي سيساهمون في عملية التنمية الريفية في النظام الساحلي من خلال إمكانية تحقيق الأرباح التصديرية

وزيادة الروابط مع القطاع الصناعي . ولم تتم بعد الاستفادة الكاملة من هذا الأمر نظراً لبعض المحددات في استخدام الأرض كضمانات للقروض وعدم وجود المعلومات السعرية الشفافة لتوزيع مخاطر الإنتاج والسعر . كما أن مستويات الفقر في النظام ضعيفة نسبياً مقارنةً بمناطق النظم الزراعية الرئيسية الأخرى ولكن الضغط سوف يرتفع فيما لو فشلت فرص العمل غير الزراعي في توفير فرص العمل اللازمة .

وفي نفس الوقت فإن بدائل التطور المستقبلي بحاجة لدراسة المخاطر المترافقة مع استراتيجيات التنمية في النظم الزراعية الشمالية والجنوبية . وبينما يمثل تركيز الجنوب على الحمضيات طريقة لتثبيت موجودات الاستثمارات السابقة . وعلى العكس من ذلك ففي النظام الجنوبي غالباً ما تكون الاستثمارات عبارة عن بنية تحتية فنية مثل البيوت البلاستيكية التي تستخدم بمزيد من المرونة في محاصيل مختلفة بناءً على المهارات وتوقعات السوق . وفي نفس الوقت فإن المزارعين الذين يتبعون استراتيجية البيوت البلاستيكية والمحاصيل التكتيفية في المساحات الأصغر يجبرون على قبول مخاطر السوق (والمناخ) الكبيرة كجزء من الاستراتيجية الزراعية .

الأمطار كمصدر للمياه (81% من المساحة المزروعة هي أراض بعلية) قد حددت طبيعة القطاع الزراعية في النظام الزراعي .

الجدول 5 - النظام الجبلي الهضبي والجبلي ضمن الإطار الوطني

مساحة سورية	% من الإجمالي	النظام الزراعي الثاني	% من الإجمالي	منطقة النظام 21 الهضبي	% من الإجمالي	منطقة النظام 22 الجبلي	% من الإجمالي	
18,517,971	100%	1,194,849	6.45%	469,341	2.53%	725,508	3.92%	*المساحة (هكتار)
8,531,000	100%	1,306,728	15.32%	318,895	3.74%	987,833	11.58%	سكان الريف* (عدد)
938,748	100%	265,001	28.23%	89,200	9.50%	175,801	18.73%	الخانزين (عدد)
5,911,020	6.30	586,205	2.21	274,518	3.08	311,687	1.77	الأراضي القابلة للزراعة (هـ)
5,420,656	5.77	540,409	2.04	272,964	3.06	267,445	1.52	المستثمرة (هكتار)
المساحة (هـ)	% من المساحة المستثمرة	المساحة (هـ)	% من المساحة المستثمرة	المساحة (هـ)	% من المساحة المستثمرة	المساحة (هـ)	% من المساحة المستثمرة	
4,590,899	84.69%	527,693	98%	270,927	99%	256,766	96%	الأراضي المزروعة (هكتار)
3,258,115	60.11%	438,532	81.1%	230,824	84.6%	207,708	77.7%	منها بعلي (هكتار)
1,332,783	24.59%	89,161	16.5%	40,103	14.7%	49,058	18.3%	منها مروى (هكتار)
829,757	15.31%	12,715	2.4%	2,037	0.7%	10,678	4.0%	سبات (هكتار)
								المحاصيل الرئيسية
460,535	8.50%	279,438	51.7%	173,676	63.6%	105,762	39.5%	الزيتون البعلي
917,040	16.92%	57,410	10.6%	25,445	9.3%	31,965	12.0%	القمح البعلي
752,488	13.88%	24,434	4.5%	16,949	6.2%	7,485	2.8%	القمح المروى
20,706	0.38%	11,769	2.2%	5,538	2.0%	6,232	2.3%	الكرز البعلي
30,097	0.56%	11,174	2.1%	0	0.0%	11,174	4.2%	التفاح البعلي
2,180,866	40.3%	384,226	71.1%	221,608	81.2%	162,618	60.8%	الإجمالي

المصدر : بناءً على إحصاءات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي 2002

ويظهر تحليل المحاصيل المنتشرة على مستوى النظام الزراعي الرئيسي كحصة من الأراضي المستثمرة إلى إدخال ثلاثة محاصيل دائمة بين أهم خمسة محاصيل رئيسية أي الزيتون (52%) والكرز (2.2%) والتفاح (2.1%) ويتجاوز القمح المحصولان الأخيران (البعلي 10.6% والمروى 4.5%).

وعلى مستوى المناطق الفرعية يمكن التقسيم إلى وحدتين فرعيتين ، أي النظام الزراعي الهضبي والجبلي مما يشير إلى الحصة الأكبر للأراضي المستثمرة بالزيتون في النظام الزراعي الهضبي (64%). ويضم النظام الزراعي الجبلي كامل مساحة التفاح (4.2% من الأراضي المستثمرة هناك) وحصة كبيرة للكرز (2.3%) وحصة أعلى بقليل للقمح (12%).

ويظهر هذا التمايز بشكل أكثر وضوحاً عند مراجعة حصة النظام الزراعي الثاني من هذه المحاصيل الرئيسية والواقعة في النظامين الفرعيين (أنظر الجدول 6) . ويجب ملاحظة أن النظام الزراعي الجبلي يحتوي أيضاً على 85% من مساحة التبغ في سورية مع أن مساحة الـ 9 281 هكتار (من أصل 10 915 هكتار في سورية) تشكل 1.7% فقط من الأراضي المستثمرة وبالتالي فهو لا يدخل ضمن المحاصيل الخمسة الأكثر أهمية . ويزرع القسم الأكبر من هذا التبغ في النظام الزراعي الجبلي (83% أو 7 688 هكتار) .

الجدول 6 – تقسيم النظام الزراعي الثاني حسب التخصص بزراعة المحاصيل

النظام الزراعي الثاني في النظام الجبلي	% من النظام الزراعي الثاني في النظام الهضبي	% من إجمالي المساحة في النظام الزراعي الثاني	
37.8	62.2	60.7	الزيتون البعلبي
55.7	44.3	6.3	القمح البعلبي
30.6	69.4	3.2	القمح المروي
52.9	47.1	56.8	الكرز البعلبي
100.0	0.0	37.1	التفاح البعلبي

المصدر : من إحصاءات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي

إن هذا النظام الزراعي موجه نحو السوق حيث يتم تصدير قسم من منتجاته عبر الحدود أو إلى دمشق نظراً لقربها . ونظراً للفوارق الكبيرة في الخصائص الزراعية الهيكلية التي تنجم عن الظروف المناخية الزراعية فإن النظام يقسم إلى قسمين فرعيين ونظامين صغيرين إضافيين . النظام الزراعي الهضبي والنظام الزراعي الجبلي وهما نظامين فرعيين بعلبيين . وبالإضافة إلى ذلك هناك النظامين الصغيرين ضمن النظام الفرعي الجبلي اللذين تم تحديدهما ودراستهما وهما الرمان المروي والتبغ .

النظام الزراعي البعلبي

الخصائص

يمتد النظام الزراعي (البعلبي) من الحدود الشمالية مع تركيا إلى الجبال الساحلية إلى ريف دمشق . وهو يتميز نظراً لظروفه المناخية والجغرافية وتركيبته المحصولية وأنماط الأسر الزراعية . ويتميز هذا النظام الزراعي الفرعي من النظام الثاني باعتماده على الهطول المطري لزراعة المحاصيل الدائمة وخاصة الزيتون . وتضم المنطقة أجزاءً من أربعة مناطق (أريحا – إدلب – حماه – عفرين) في محافظتي إدلب وحلب . ويتميز النظام بانتشار المزارع الصغيرة على السفوح المنحدرة وأهمية الدخل غير الزراعي .

تبلغ مساحة النظام 470 000 هكتار وهو بالتالي أصغر حجماً من النظام الزراعي الجبلي في هذا النظام الزراعي الرئيسي . ويعمل الحائزون البالغ عددهم 98 000 في النظام الزراعي الهضبي في مساحة وسطها 3.06 هكتار من الأراضي المستثمرة والتي تزرع بالكامل (أي أنه ليس هناك أراضٍ سبات) . وتصل المساحة القابلة للزراعة لدى كل حائز في هذا النظام حوالي نصف الرقم على المستوى العام مما يشير إلى ارتفاع نسبة سكان الريف . ويزرع حوالي ثلثاً (64%) الأرض المستثمرة بالزيتون البعلبي بينما يحتل القمح نسبة أقل بقليل من 10% من المساحة .

وعلاوةً على ذلك فإن الخصائص العامة لهذا النظام الزراعي تنعكس من خلال أهميته على المستوى الإجمالي حيث أن هذه المساحة تزود الأسواق المحلية بنسبة 31% من الزيتون و 24% من الكرز و 64% من الكاكي .

إن ظروف الإنتاج الزراعي مثل حجم الحيازة ونوعية التربة وخصائص التربة غير ملائمة نسبياً مقارنةً مع النظم الزراعية الأخرى . وفي الواقع تسود الحيازات الصغيرة وصغر مساحات الأرض والمنحدرات الجبلية والحقول الضيقة والتربة الضحلة منطقة هذا النظام . وتسيطر فيه الزراعة البعلية ويشكل رأس المال عائقاً حيث أن توفر القروض ضعيف وخاصة بالنسبة للمزارعين الفقراء . وبالإضافة على ذلك فإن النظام الفرعي مكثف من العمالة الزراعية وتؤدي موسمية الكثير من العمليات الزراعية إلى فائض كبير في اليد العاملة . لذا فإن النظام الزراعي الهضبي يساهم بشكل كبير في توفير اليد العاملة الموسمية في النظم الزراعية الأخرى بما فيها العمالة الماهرة لتقليم الأشجار الدائمة في النظام الزراعي الساحلي . وبما أن هذه العمليات الزراعية لا تتمكن من استيعاب العمالة المتاحة فإن السكان المحليين يتوجهون إلى سوق العمل الخارجية في لبنان ودول الخليج .

تحليل الأسر الزراعية

يتضمن المعيار الرئيسي لتصنيف الأسر الزراعية إلى مجموعات اجتماعية - اقتصادية ضمن النظام الفرعي حجم حيازة وعدد الثروة الحيوانية والموجودات الأخرى والدخل السنوي . وبالتالي فقد تم تحديد أنماط الأسر الزراعية : الفقيرة (60%) والمتوسطة (28%) والميسورة (12%) . وقد تم تحليل أنماط الأسر الزراعية حسب مستويات المعيشة والتغيرات التي طرأت خلال العقد الماضي واستراتيجيات المزارعين المستقبلية واعتمادهم على الدخل الزراعي وغير الزراعي . وضمن هذا النظام يتوقع المزارعون الفقراء الحصول على دخل سنوي يقل عن 75 000 ل.س مقارنة بـ 300-500 ألف للأسر الميسورة .

ونظراً لاختلاف مصادر الدخل لدى المزارعين الفقراء فإن عوائد المزرعة والإنتاج الحيواني يشكل 25% فقط من إجمالي الدخل (منه 5% من الثروة الحيوانية والقسم المتبقي من المحاصيل) بينما يأتي 35% من العمل خارج المزرعة (العمل الموسمي) و 30% من العمل غير الزراعي . ومن مصادر الدخل الأخرى للمزارعين الفقراء العمل خارج القطر مما يوفر حوالي 10% من دخلهم الإجمالي . ومن ناحية أخرى فإن المزارعين الميسورين يحصلون على حصة أكبر من دخلهم من الزراعة (40%) بينما يشكل العمل غير الزراعي نسبة صغيرة وتساهم التجارة أو العمل خارج المزرعة بنسبة هامة من الدخل .

ونتيجة لذلك فقد أثر دخل المزارعين المختلف و حصته من الدخل على استراتيجياتهم المستقبلية في زيادة دخلهم و تحقيق الأمن الغذائي لديهم . ويتوجه المزارعون الفقراء باتجاه العمل غير الزراعي واستراتيجيات خارج المزرعة بينما يركز المزارعون الميسورون على تكثيف الزراعة وتنويع الإنتاج بالإضافة على زيادة مساحات أراضيهم الزراعية . وعلاوةً على ذلك ففي حالة الفقراء يشكل الخروج من الزراعة استراتيجية واضحة أخرى بينما لا يزال المزارعون الميسورون يتمتعون بفرصة الحصول على الدخل غير الزراعي.

تأثرت استراتيجيات الأسر بشكل كبير بالتغيرات المستمرة ضمن حدود النظام الزراعي الواسعة تنعكس أيضاً على مستوى النظام الفرعي . وقد طرأت تغيرات رئيسية على التركيبة المحصولية وأعداد الثروة الحيوانية وأهمية العمل خارج المزرعة والعمل غير الزراعي . يشكل انخفاض أعداد الثروة الحيوانية وزيادة المساحات المزروعة بالكرز التغير الرئيسي بينما ازداد الدخل غير الزراعي على حساب الدخل المحقق من خارج المزرعة . وبالإضافة إلى ذلك تزرع مساحات متزايدة بالزيتون الذي يكتسب أهمية متزايدة في النظام الفرعي وعلى المستوى الإجمالي مما أثر على مزارعي الزيتون نظراً لمشكلات التسويق والأسعار .

النظام الزراعي الجبلي

الخصائص

يتكون النظام الزراعي الجبلي (البعلي المعتدل) من مساحات تقع في ستة محافظات من الشمال عند الحدود مع تركيا إلى إدلب واللاذقية وطرطوس وحماه وحمص إلى ريف دمشق . وتصل مساحته إلى 725 000 هكتار وهو بالتالي أكبر من النظام الزراعي الهضبي في هذا النظام الزراعي الرئيسي . إن انتشار الحيازات الصغيرة أكبر منه في النظام الزراعي الهضبي مما يركز على أهمية العمل غير الزراعي كمصدر للدخل . ويصل وسطي الحيازة لدى الحائزين البالغ عددهم 176 000 حائز في النظام الزراعي الجبلي إلى 0.52 هكتار من الأرض المستثمرة لدى كل حائز وهي نسبة أقل من ثلث الرقم على المستوى الوطني (5.77 هكتار من الأرض المستثمرة للحائز) . وتحتل زراعة الزيتون البعلي هذا النظام الزراعي "فقط" 40% من الأراضي المستثمرة حيث أنه يضم أيضاً تنوعاً أكثر من الأشجار المثمرة (التفاح – الكرز – اللوز وغيرها) مقارنة بالنظام الهضبي . ويحتل القمح حصة أكبر من الأراضي المزروعة مقارنة بالنظام الزراعي الهضبي .

وتعكس حصة منتجاته التقليدية من إجمالي القطاع الزراعي أهمية هذا النظام الزراعي على المستوى الوطني . ويزود هذا النظام الأسواق المحلية بأكثر من 30% من إنتاج الزيتون و 59% من التفاح و أكثر من 80% من الدراق و 42% من الكرز . وعلاوةً على ذلك فينتج هذا النظام كميات كبيرة من المحاصيل النقدية مثل 67.5% من إجمالي إنتاج التبغ¹⁴ . وتزرع بعض السلع الزراعية الهامة الأخرى مثل الرمان والتين واللوزيات في مساحات صغيرة بالإضافة على المحاصيل المخصصة للإنتاج المنزلي مثل القمح والشعير والعدس والبصل والبقوليات والخضار .

يتعرض الإنتاج لمعوقات صغر مساحة الأراضي الزراعية والاقتصار على الزراعة البعلية نظراً لمحدودية مصادر مياه الري وعدم توفر رأس المال للكثير من المزارعين (عادةً الفقراء) . وتلك المنطقة مكتفية ذاتياً من العمالة الزراعية وتساهم بحصة كبيرة من العمالة الزراعية في النظم الزراعية الأخرى . وتلعب أسواق العمل الخارجية مثل لبنان والخليج العربي دوراً هاماً في توفير فرص العمل وخاصةً في موسم الشتاء .

تحليل الأسر الزراعية

يكشف تحليل البنية الاجتماعية – الاقتصادية ضمن هذا النظام الزراعي ارتفاع نسبة الغائبين (20%) الذين يعهدون برعاية أراضيهم للأقارب وينتقلون إلى المدن الرئيسية أو إلى الخارج بحثاً عن مصادر دخل أفضل. ويؤدي تقييم البنية الاجتماعية-الاقتصادية للأسر الزراعية المتبقية من خلال تحديد ثلاثة أنماط هي : الفقراء (60%) والمتوسطين (30%) والميسورين (10%). وتشير شرائح الدخل التقريبية لكل نمط من أنماط الأسر حسب التقييم المحلي إلى أن المزارعين الفقراء يحصلون على دخل يتراوح بين 50 000 - 75 000 ل.س سنوياً (كامل مصادر الدخل) مقارنة بوسطي الدخل السنوي للأسر المتوسطة الذي يتراوح بين 100 000 و 120 000 ل.س و 200 000 و 0.5 مليون ل.س للأسر الميسورة .

ونظراً لاختلاف أهمية مصادر الدخل غير الزراعي لدى المزارعين الفقراء فإن عوائد المزرعة والإنتاج الحيواني تحقق نسبة 20% فقط من إجمالي الدخل بينما يتم الحصول على 40% من العمل خارج المزرعة (العمالة المؤقتة) و 40% من العمل غير الزراعي (بما فيه العمل في الخارج) . وتعتمد الأسر الميسورة إلى درجة أكبر على الزراعة (40%) ويتم الحصول على 10% من الدخل من تربية الثروة الحيوانية . وتؤثر تركيبة مصادر دخل المزارعين على استراتيجياتهم المستقبلية حيث تركز الأسر الفقيرة على الدخل غير الزراعي والعمل خارج المزرعة بينما الأسر الميسورة فتركز على التكثيف والتنوع الزراعيين . كما يشكل الخروج من الزراعة استراتيجية أخرى من استراتيجيات المزارعين الفقراء بينما لا يزال المزارعون الميسورون يفكرون بأن العمل غير الزراعي يشكل استراتيجية مكملة للدخل .

شهد العقد الماضي تغيرات كبيرة تؤثر على استراتيجيات الأسر وعلى وجه الخصوص فقد أثرت التغيرات الكبيرة على التركيبة المحصولية وأعداد الثروة الحيوانية والفعاليات الاقتصادية الأخرى المؤثرة على الاعتماد على مصادر الدخل خارج المزرعة وغير الزراعي . وقد تراجعت الثروة الحيوانية بشكل كبير ويرجع ذلك جزئياً إلى انخفاض مساحات الرعي بعد توسع المساحات المزروعة بالأشجار المثمرة . وفي التركيبة المحصولية فإن التغير الملحوظ هو تراجع مساحة الأراضي المزروعة بالفتحاح إلى النصف نظراً لتزايد مشكلات الصحة النباتية . كما يشكل تراجع الأسعار دافعاً آخر لذلك مما يؤدي إلى التحول إلى زراعة الزيتون أو التبغ اعتماداً على رغبة المزارعين وكذلك الحصول على تراخيص إنتاج التبغ . وتؤثر هذه التغيرات على مختلف أنماط الأسر الزراعية بدرجات متفاوتة . ويمكن للمزارعين الميسورين الحصول على المواد الكيماوية لحماية أشجار الفتحاح والكرز بينما المزارعون الفقراء فغالباً ما يفشلون في تطبيق الاستراتيجية ذاتها . وكذلك فقد نجح المزارعون الميسورون في الحصول على مواد زراعة أفضل واستخدموا المساحة الناجمة عن خسارة الأشجار في مزج الأصناف التي يزرعونها أما المزارعون الفقراء فيفتقرون للدعم اللازم للتعويض عن مستوى مهاراتهم ومعدات السيولة لديهم لشراء المستلزمات ذات النوعية الجيدة أو للحصول على معلومات السوق في الوقت المناسب . وقد تم تخفيض المساحة المزروعة بالقمح لدى مختلف الأسر حيث أن إنتاج الحبوب في الظروف المناخية الهامشية وعلى المنحدرات أمر غير اقتصادي بينما يتمكن المزارعون من الاستثمار بشكل أفضل في محاصيل أكثر ربحية.

يؤثر تراجع الحيازات والتغير في التركيبة المحصولية على متطلبات العمالة داخل النظام ومقارنة مع النظم الأخرى . ويتزايد عدد المزارع دون الحاجة للعمالة المزرعية كما تغيرت العمالة المؤقتة التقليدية مع تغير التركيبة المحصولية

المترافق مع إدخال التفاح منذ ثلاثين سنة تقريباً وتراجع مؤخراً وتوسع زراعة التبغ والزيتون . وبالتالي فإن هناك تراجع ملحوظ في العمل خارج المزرعة وزيادة في العمل خارج الزراعة . ومن التغييرات الهامة أيضاً دور النساء الريفيات الذي ازداد خارج الزراعة على حساب العمليات الزراعية وذلك نتيجة للتطور الكبير الذي طرأ على الوضع العلمي للنساء والرجال في الريف خلال العقد الماضي.

النظام الصغير لزراعة الرمان المروي

يقع نظام الرمان المروي الصغير في إدلب ضمن منطقة جسر الشغور التابعة لناحية دركوش على وجه التحديد . وتقع مساحة النظام على ضفاف العاصي بين جبلين مرتفعين . وتساعد ظروف منطقة الاستقرار الأولى على زراعة الرمان حيث يصل معدل الهطول المطري إلى 600 ملم وذلك الرطوبة المرتفعة (80% في الشتاء و 50-75% في الصيف) .

وحسب الوسطي السنوي لدخلهم الذي يساوي 120 000 ل.س (60%) فإن القسم الأكبر من المزارعين يعتبر من المزارعين المتوسطين ضمن إطار هذا النظام الزراعي ، بينما ينتمي القسم المتبقي إلى الأسر الفقيرة والميسورة (20% في كل نمط) . ويتميز المزارعون الميسورون بدخل سنوي يساوي 500 000 وحيازات الرمان التي تزيد على 10 دونم بالإضافة إلى الحيازات المزروعة بالزيتون والمحاصيل الأخرى وإنتاج الألبان . وعلاوةً على ذلك فإن القسم الأكبر من المزارعين الكبار في دركوش يعتبر من ضمن المزارعين الصغار (التصنيع المنزلي لعصير الرمان الذي يسمى "دبس") وهم يشكلون مثلاً جيداً على التنوع الرأسي الناجح .

النظام الصغير لزراعة التبغ البعلي

يتكون هذا النظام من المناطق الواقعة ضمن اللادقية وطرطوس وخاصةً في القرداحة وجبله وبناباس على ارتفاع 300 م فوق ارتفاع سطح البحر مثل ناحية القدموس في بناباس . ويصل عدد الأشجار الإجمالي في هذا النظام إلى 1 650 هكتار موزعة بين عدد من القرى . ويتميز هذا النظام الصغير بصغر حجم الأرض المزروعة والمنحدرات الشاهقة ذات التراسات الضيقة في الكثير من الحالات والتي يصل سطحها إلى 50 متر مربع والزراعة البعلية والتربة الفقيرة نسبياً . لذا فإن المعايير المذكورة أعلاه قد وجه المساحة باتجاه زراعة التبغ التي تحقق عائداً كبيراً في وحدة المساحة مقارنةً بالمحاصيل البديلة وهي توفر إمكانات تشغيل كبيرة . ونظراً لصغر حجم الحيازة فإن القسم الأكبر من العمليات ينفذ من قبل العمالة العائلية حيث أن وسطي مزرعة التبغ يصل إلى 1.8 دونم. وبالرغم من صغر مساحات الأرض المزروعة بالتبغ فإن هذا المحصول يوفر قسماً كبيراً من الدخل الزراعي كونه المحصول النقدي الوحيد المناسب. وبالإضافة إلى ذلك فيتم الحصول على عائدات مبيعات التبغ خلال مواسم حرجة ، أي في بداية الموسم الدراسي و موسم الشتاء وبالتالي فهو يزيل مشكلة سيولة كبيرة عن كاهل المزارعين في تلك الفترة .

إن أية سياسات ممكنة تتعلق بإنتاج التبغ سوف تؤثر على المزارعين الفقراء أولاً الذين يعتمدون بشكل كامل على زراعة التبغ في بعض المناطق مثل مناطق النظام الصغير لزراعة التبغ . وبما أن التبغ هو المحصول المناسب الوحيد في المنطقة فلا يتمكن المزارعون من التحول من زراعة التبغ إلى محاصيل أخرى . ونتيجة لذلك فإن السياسات التي تسعى إلى تقليص مساحة التبغ أو تخفيض لسعر المنتج أو زيادة سعر المستلزمات يمكن أن تؤثر بشكل سلبي على

مزارعي التبغ ضمن النظام الصغير. ونظراً لتزايد الانفتاح التجاري فإن منتجي التبغ في هذا النظام قد يخضعون لمنافسة تخرجهم من الإنتاج نظراً للتقانات التقليدية التي يستخدمونها مقارنة بالمنتجين في الدول الأخرى .

إن المؤسسة العامة للتبغ التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة هي المؤسسة المسؤولة عن الإشراف على زراعة التبغ في جميع المساحات المرخصة وفرزه وتسويقه . ويتأثر تطور هذا النظام الصغير بقوة وجود معمل تصنيع في المنطقة وبالتالي فإن نظام التبغ الصغير يوفر نقياً واضحاً لنظام الرمان حيث أن وجود نظام التبغ المتمركز يعتمد على قرارات السياسات بشكل مباشر . وإنه من غير الموثوق إلى أي مدى يمكن للإجراءات الخاصة (نظراً لوضعها غير القانوني فهي تتواجد فقط على نطاق ضيق) أن توفر للمزارعين الأسواق البديلة فيما لو تم تغيير موقع معمل التصنيع أو الإجراءات المؤسسية التي تحكم زراعة التبغ .

يحافظ التبغ على نظام السوق التقليدية مما يدل على أن المزارعين يمكنهم البيع بالسعر المحدد للمؤسسة العامة للتبغ . ويتم مراجعة أسعار التبغ بشكل سنوي ومن ثم تطبيق على الموسم الزراعي التالي في مختلف أنحاء سورية . وتحدد هذه الأسعار حسب وسطي تكاليف وحدة الإنتاج لضمان حصول المزارعين الذين يطبقون توصيات الزراعة المناسبة على تكاليف الإنتاج وربح معقول . وتسعى آلية تحديد الأسعار لتشجيع المزارعين إنتاج المحاصيل المطلوبة حتى ولو كان ذلك من خلال الأسعار التي تفوق الأسعار العالمية. إن الأسعار المحلية للتبغ قد بقيت ثابتة منذ عام 1996 بالرغم من زيادة تكاليف الإنتاج بهدف تخفيض الفارق بين الأسعار المحلية والعالمية (تقرير واقع الغذاء والزراعة 2002) .

وبالرغم من ثبات أسعار التبغ الإسمية فقد سعى المزارعون لزراعة التبغ مما يؤكد رغبتهم القوية في الحصول على الأرباح الثابتة . وبالتالي فإن المزارعين الكبار والصغار يسعون إلى زيادة العمل المزرعي وبيع الفائض من إنتاج التبغ إلى أسواق القطاع الخاص التي يفترض أن تدفع أسعاراً أعلى .

اتجاهات بدائل التطوير

يتميز النظام الزراعي بالزراعة البعلية ذات الحيازة الصغيرة التي تعتمد على المحاصيل غير المنظمة والمحاصيل الدائمة وكذلك الثروة الحيوانية التي تلعب دوراً صغيراً نسبياً بينما تترافق مع دور هام للعمل الموسمي خارج المزرعة . وترتبط الأهمية النسبية للدخل غير الزراعي بشكل عكسي مع حجم المزرعة .

وتعتمد الاتجاهات ضمن النظام على درجة القدرة على استقرار التطورات السابقة وعكسها على المستقبل وكذلك على أثر الابتكارات الفنية الممكنة وتغيير الفرص الاقتصادية .

وسوف يؤدي استمرار النمو السكاني حسب المعدل الحالي (2.7%) إلى مضاعفة عدد السكان في النظام خلال 26 سنة . وبالنظر إلى حجم الحيازة الحالي الذي يساوي 0.2 هكتار (وهو أقل من الأراضي الموزعة حسب نظام الإصلاح الزراعي (25 دونم) في الغاب حيث تسيطر الزراعة المروية) ، فهناك بديلين فقط في المستقبل . إما أن ينخفض دخل القسم الأكبر من المزارعين أو أنهم يخرجون من الزراعة للعمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى (داخل أو خارج منطقة النظام الزراعي) .

ونظراً للخصائص الأساسية لاستعمالات الأراضي فإن تعديلات بنية الإنتاج تخضع لعدد من المحددات . أولاً هناك توسع الزراعة الذي يتحدد بسبب الأمور البيئية التي تتمثل بالحاجة لحماية مساحات الغابات المتبقية من منظور بيئي والتي تشكل نظرياً أكبر محمية أرضية ضمن النظام . ويتحدد تكثيف استعمال الأراضي ضمن المساحات الحالية المزروعة يتعرض لمحدودية أراضي السبات (2.2% من الأراضي القابلة للزراعة) . وبالتالي فإن البدائل المتاحة الوحيدة لتوفير الدخل الإضافي والعمالة ضمن قطاع المحاصيل هي إضافة محصول ثان ضمن المساحة الدائمة أو زراعة موسم آخر (محصول تكثيفي) في المساحة المزروعة بالمحاصيل الموسمية .

يشكل تصنيع المنتجات المزرعية إمكانية لإضافة القيمة وتوفير فرص العمل على المستوى المحلي . ونظراً لانتشار أشجار الزيتون في المنطقة فإن تصنيع الزيتون يشكل النشاط الرئيسي المباشر . ومع ذلك فإن متطلبات النوعية قد تحدد إمكانيات تحقيق القيمة المضافة في قطاع الزيتون على المدى القصير . ولكن هذا لا يلغي إمكانية خلق أسواق صغيرة بعد التقييم الدقيق لإمكانيات التسويق. وتشير سمعة الزيتون المنتج في بعض أجزاء النظام إلى أنه إذا تطورت السوق المحلية بشكل أكبر فيبدو أن وضع علامات تجارية للإنتاج المحلي يشكل فرصة للتخلص من المنافسة التي تواجه منتجي الكميات الكبيرة في المساحات المزروعة حديثاً . ويمكن أن تساعد الاستفادة من هذه السمعة على تخطي الخطوة الأولى قبل محاولة دخول الأسواق الصغيرة كأسواق الإنتاج البيئي حسب المعايير والمواصفات الدولية نظراً لمتطلبات تقييم النوعية المكلفة . وإذا تم اجتذاب المشترين المحتملين لزيارة المنطقة من خلال جهود التنمية الريفية الإقليمية فيمكن للتسويق المحلي أن يسمح بتوفير فرص عمل جديدة للمزارعين بما في ذلك العمالة المحلية خارج المزرعة (المطاعم – إنتاج منتج محلي وغيرها) .

من الاعتبارات الهامة للتطورات المستقبلية ضمن هذا النظام الوضع المستقبلي لقطاع الزيتون ضمن النظام . وحالياً تزرع 52% من الأراضي المستثمرة بالزيتون وهي مساحة ستزداد لتصل إلى 64% تقريباً ضمن النظام الزراعي الهضبي . وسوف توفر إمكانيات تحسين دخولاً لأسواق العالمية فرصة لتحقيق الدخل الإضافي والاستفادة من زيادة الكفاءة والتكثيف في المحاصيل الرئيسية في النظام . وفي نفس الوقت فإن الحوافز المناسبة جداً لزراعة الزيتون الجديدة في النظام يمكن أن تؤدي إلى زيادة مستمرة وسريعة في الإنتاج إلى أن تصل المزارع الجديدة إلى مرحلة الإنتاج الكامل بعد أكثر من عقد . وإذا لم تتطور القدرة على دخول الأسواق الجديدة كما هو متوقعاً فعندئذ سيواجه إنتاج الزيتون في النظام منافسة قوية من المزارع الجديدة المروية.

يحدد صغر حجم الحيازة ونقص الأراضي الرعوية المتاحة استخدام موارد الأعلاف خارج المزرعة لزيادة الإنتاج الحيواني كبديل مستقبلي في النظام الزراعي . وفي نفس الوقت فإن التركيز على الزيتون والأشجار المثمرة الأخرى قد يحدد إمكانيات التكامل بين الإنتاج النباتي والحيواني في النظام الزراعي .

يشير صغر حجم الحيازة إلى أن نظام الإنتاج يجب أن يوجه باتجاه المحاصيل التي تتمتع بإمكانية توفير فرص العمل وإمكانية تكثيف استعمال الأراضي لتحقيق عوائد كبيرة من أكثر الموارد ندرة في المزرعة . ولا تسمح المحددات الزراعية – البيئية ومحددات التربة بالتوجه نحو المحاصيل التقليدية في ظل تلك الظروف مثل زراعة الخضار .

ونتيجة لذلك فيفضل زراعة المحاصيل الدائمة خلال ذروة العمالة الموسمية لخدمة المحصول من خلال البحث عن فرص عمل موسمية خارج المزرعة (زراعية أو غير زراعية) .

أسواق الأراضي

إن تزايد تشتت الأراضي نظراً لزيادة عدد السكان (2.4% وسطياً) يجعل من الأرض الزراعية عاملاً محدداً للإنتاج . ويتفاقم هذا الأمر في هذا النظام بارتفاع مساحة الغابات . وتحدد حصة الأراضي غير المسجلة (أراضي الإصلاح الزراعي وأملاك الدولة) من تطور سوق الأراضي في هذا النظام .

وحتى في حالة توزيع أملاك الدولة فإن الأثر العام على بنية الحيازة غير واضح . كما أن إمكانيات المكننة محدودة نظراً للخصائص الجبلية للنظام بينما يمكن أن يؤدي توفر رأس المال إلى زيادة تركيز الأرض . كما أن تجميع الأراضي الصغيرة المشتتة يمكن أن يؤدي إلى تخفيض الحاجة لليد العاملة في مجال إدارة المحصول .

قضايا التسويق

يخضع القسم الأكبر من المحاصيل المنتجة في النظام للتسويق الحر وتزرع نسبة 13% فقط من الأراضي المستثمرة بما يسمى بالمحاصيل الاستراتيجية . ويشكل التبغ الاستثناء الوحيد وهو يخضع لمؤسسة تسويق متخصصة (المؤسسة الوحيدة التي تحتكر التسويق على مستوى النظام) . وقد بقي دور هذه المؤسسة ثابتاً نسبياً خلال العقد الماضي وخاصة من ناحية التسعير . وتعمل المؤسسة العامة للخرن والتبريد في منطقة النظام كذلك ولكنها لا تتمتع بالاحتكار التسويقي وقد تراجع دورها خلال السنوات السابقة .

سوق العمل

إن إمكانيات فرص العمل في منطقة النظام صغيرة نسبياً حيث يتم العمل في القسم الأكبر من المزارع من خلال العمالة العائلية ويستوعب عدد المزارع الكبيرة الصغير قسماً قليلاً من العمالة الموسمية .

من أهم عوامل التأثير على سوق العمل الموسمية ضمن النظام القرارات التي تؤثر على مساحات زراعة القطن في النظم الزراعية المجاورة ، أي الغاب وكذلك السهول الشمالية - الشرقية . وتشكل البيوت البلاستيكية في المناطق الساحلية المصدر الثاني الهام لفرص العمل للأسر الفقيرة والمتوسطة . وقد ذكر المزارعون الذين تمت مقابلتهم انخفاض فرص العمل من خلال تراجع مساحات القطن وهناك مؤشرات على أن تلك المساحات أصبحت تحصل على اليد العاملة المحلية المؤقتة دون الحاجة لليد العاملة من نظم أخرى .

إطار حول قطاع الزيتون – ترابط النظم الزراعية وتدخلات السياسات

نظراً لأهمية إنتاج الزيتون في هذا النظام الزراعي وتمايز انعكاس سياسات الدعم الزراعي على تنافسية إنتاج الزيتون في مختلف النظم الزراعية فإن هذا الإطار يشير إلى الترابط بين النظم الزراعية¹⁵.

تنفيذاً لطلب صانعي القرار في سورية تمت دراسة مسألة تراجع الأسعار وزيادة الإنتاج . ومن المنهجيات الملاحظة لحل الأزمة الحالية من خلال دخول أسواق التصدير لتصرف فائض الإنتاج . ومع ذلك فإن تصدير زيت الزيتون يشكل مسألة معقدة وخاصة مع التركيز على السوق الأوروبية ذات المواصفات والمقاييس الصارمة . وقد عزل التركيز الطويل للتجار المحليين على الأسواق المحلية والإقليمية التجار عن تطورات الأسواق العالمية وبالتالي فيتوجب تحديث المهارات والممارسات . ويوجد جزء من هذه المشكلة في مرحلة العصر والتصنيع بالرغم من الزيادة الكبيرة في عدد المعاصر المتطورة .

وخلال العقد الماضي شجعت المشاريع الحكومية الناجحة على التوسع الكبير في مساحات زراعة الزيتون في سورية حيث يوصف قسم منها في التقرير الفردي حول النظام المزرعي . وقد ركز بعض هذه المشاريع على استصلاح الأراضي ومعالجة تراجع الإنتاج في المناطق الهامشية , ولهذا السبب يتوقع أن يستمر تزايد إنتاج الزيتون خلال عقد من الزمن أو أكثر . وتشكل المخاطر الناجمة عن صعوبات التصدير المذكورة أعلاه تهديداً واضحاً لمزارعي الزيتون الفقراء والمتوسطين ضمن هذا النظام الزراعي و كذلك للمزارعين الذي يعتمدون فقط على إنتاج الزيتون (كما هو الحال في بعض مزارع الزيتون في عفرين) . وقد حدث توسع زراعة الزيتون بشكل كبير في الأراضي المنبسطة التي تتمتع بإمكانيات كبيرة للبدء باقتصاديات الحجوم بينما يصعب ترشيد العمليات في النظام الزراعي الهضبي والجبلي . ولحسن الحظ فإن هناك مؤشرات على أن نوعية زيت الزيتون السوري قد تحسنت مما حسن إمكانيات التصدير إلا أن القسم الأكبر من التصدير تم بشكل دوكمة .

يمكن معالجة التهديدات المتبقية التي يتعرض لها المزارعون في النظام الزراعي على مختلف المستويات ويتمثل المنهج الأول الممكن على مستوى المزرعة في التنوع الزراعي الذي يؤدي إلى تنوع الدخل وتخفيض المخاطر السعرية المترافقة مع إنتاج منتج واحد . ويمكن للاستثمارات الحكومية أن تساهم في ذلك من خلال تطوير البنية التحتية (الطرق - شبكات الري - استصلاح الأراضي) ودعم الإرشاد لإدخال محاصيل جديدة وكذلك تسهيل الحصول على المستلزمات والقروض . ويمكن تنفيذ الهدف الأخير من خلال القروض الحكومية مثل قروض الاستثمار في تربية الثروة الحيوانية .

يمكن أن يتمثل التدخل الثاني على مستوى تصنيع زيت الزيتون من خلال إنشاء المعاصر الجديدة ورفدها بتطوير إمكانيات التخزين والفرز حسب المواصفات العالمية وتحديد الأسواق الخارجية . ويمكن أن يشكل توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي خطوة تكملية هامة بالإضافة إلى فتح أسواق جديدة لسورية في المنطقة العربية .

ويلعب المزارعون والوحدات الإرشادية دوراً هاماً في تحسين نوعية زيت الزيتون حيث يضمن المزارعون تسليم الإنتاج بشكل سريع وبوضع جيد للتصنيع بينما تعمل الوحدات الإرشادية على تطوير مستوى الوعي حول دور التصنيع السريع في الحصول على زيت زيتون ذي نوعية جيدة .

ويمكن لمنتجات الزيتون المنافسة في الأسواق العالمية من خلال دخول الأسواق الناتج عن التحرير التجاري والعملة . ومع ذلك فيجب بذل الجهود لزيادة دخل الحائزين الصغار في هذا النظام الزراعي .

يشكل إدخال تقانات الري الحديث عائقاً إضافياً لأسواق العمل فعلى سبيل المثال يخفض الري بالتنقيط متطلبات العمالة في مزارع الحمضيات .

ويمكن أن تشكل القروض والتقنيات الحديثة وتشجيع التصدير طرقاً ناجحة لتحسين دخل المزارع الصغيرة وبالتالي تخفيض ميل الجيل الجديد لمغادرة مناطقهم مما يؤدي إلى زيادة الضغط على أسواق العمل المحلية خارج تلك المنطقة .

يكتسب العمل غير الزراعي أهمية متزايدة ضمن النظام ويتمتع الاستثمار في التعليم الجيد بالأولوية لدى السكان . وتعتبر هذه الاستراتيجية منطقية حيث أنها تستبق الانخفاض المستقبلي في وسطي حجم المزرعة الصغير أصلاً . ويمكن أن يزداد دور الدخل غير الزراعي مقارنة بمستواه الحالي ليصل إلى حوالي 40% من إجمالي دخل الأسر الفقيرة والمتوسطة .

وقد توسعت فرص العمل الجديدة في معامل التصنيع وخاصة تصنيع التفاح والزيتون والحمضيات نتيجة قانون الاستثمار 10 لعام 1991 وتعديلاته بالمرسوم رقم 7 لعام 2000 مع أن أعداد تلك المعامل لم تحقق التوقعات بعد .

أسواق القروض

يشكل المصرف الزراعي التعاوني المؤسسة المعنية بتوفير القروض والمنتشرة في مختلف أنحاء القطر وهي توفر خدمات غير كافية وخاصة للأسر الفقيرة والمتوسطة . ويرجع هذا إلى عدم توفر الضمانات لدى الحائزين الصغار أو بسبب الوضع القانوني للمستفيدين من أراضي الإصلاح الزراعي¹⁶ .

ونتيجة لذلك يجبر المزارعون الصغار والمتوسطون على الحصول على القروض من القطاع الخاص بأسعار فائدة مرتفعة تصل إلى 50-60% بدلاً من 4-5% في حالة الحصول عليها من المصرف الزراعي التعاوني (واقع الغذاء والزراعة 2002 – الفصل 9) .

ويؤدي عدم توفر القروض إلى الإضرار بالحائزين الصغار الذين تنخفض الإمكانيات الاستثمارية في أراضيهم.

¹⁶ - 12 252 1959

النظام الزراعي الثالث : النظم الزراعية في السهول الشمالية والشمالية الشرقية

وصف النظم

يشكل النظام الزراعي في السهول الشمالية والشمالية الشرقية¹⁷ من سورية أكبر النظم من حيث المساحة (4.7 مليون هكتار) تغطي ربع المساحة الإجمالية وتشمل ثلث الحيازات الزراعية (293 000) ونصف الأراضي المستثمرة (2.69 مليون هكتار). ومن الناحية الإدارية يقع النظام ضمن مناطق الاستقرار 1-3 من أربع محافظات (دير الزور – الحسكة – الرقة – حلب) في هذا النظام بشكل كامل وكذلك المساحات الواقعة ضمن شبكات الري الحكومية في مناطق الاستقرار الرابعة والخامسة¹⁸. لذا فإن النظام يضم النظام البعلي في الجزء الشمالي حيث يتم استكمال الهطول المطري بشكل جزئي بالري من الآبار والري التكميلي من شبكات الري الحكومية. ونظراً لتركز الري الحكومي من بحيرة الأسد وعلى طول نهر الفرات (وروافده) فتظهر مشاريع الري الكبيرة خصائص محددة مفيدة للتصنيف (أنظر أدناه).

إن المحاصيل التي تعتبر استراتيجية وخاصة القمح (28% قمح بعلي و 22% قمح مروحي) والقطن (6%) وكذلك الشعير (18%) والزيتون (2%) تسيطر على الأراضي المستثمرة في منطقة النظام. وتشكل أشجار الزيتون تطوراً هاماً نجم عن الحوافز التي قدمتها المشاريع الحكومية في العقد الماضي وتتمركز أشجار الزيتون على الغالب في القسم الغربي من النظام. وقد وصلت مساحة أراضي السبات في عام 2002 إلى 13.5% من الأراضي المستثمرة في النظام.

ونظراً لحجم النظام الكبير فإن المحاصيل الرئيسية وأحياناً المحاصيل الثانوية (كحصة من الأرض المستثمرة ضمن منطقة النظام) تساهم بحصة كبيرة من الإنتاج الوطني والمساحة المزروعة بهذه المحاصيل. ومن بين أهم المحاصيل الملاحظة بينها القمح المروي والبعلي (77% و 79% على التوالي) والقطن (80%) والعدس البعلي (68%). ويشكل الشوندر السكري أحد الأمثلة الجيدة لأثر حجم النظام حيث يقع ثلث المساحة المزروعة به في هذا النظام مع أنها تغطي 0.4% فقط من الأراضي المستثمرة فيه.

يعطي الحجم الكبير والكثافة السكانية المنخفضة للنظام بنية ريفية أكبر من النظم الأخرى (باستثناء النظام الرعوي) مما يدل على أن القطاع الحكومي والعمالة الثابتة الأخرى ذات أهمية أقل هنا. كما أن المستويات التعليمية في هذا النظام تعتبر أدنى منها على المستوى الوطني (85% من سكان النظام لم يتجاوزوا مستوى التعليم الأساسي مع حصة أكبر للنساء).

الجدول 7 – النظم الزراعية في السهول الشمالية والشمالية – الشرقية في الإطار الوطني

¹⁷ -

¹⁸ -

منطقة النظام 32 النظام المختلط	منطقة النظام 31* النظام الزراعي المروي	منطقة النظام 31* النظام الزراعي المروي	منطقة النظام 31* النظام الزراعي المروي	النظام الزراعي الثالث	منطقة النظام 31* النظام الزراعي المروي	منطقة النظام 31* النظام الزراعي المروي	منطقة النظام 31* النظام الزراعي المروي	منطقة النظام 31* النظام الزراعي المروي
24.65%	4,564,548	0.79%	159,043	25.5%	4,723,591	100%	18,517,971	المساحة* (هكتار)
27.73%	2,365,483	0.97%	82,421	28.7%	2,447,904	100%	8,531,000	سكان الريف* (عدد)
22.77%	213,774	8.47%	79,521	31.2%	293,295	100%	938,748	الحائزين (عدد)
وسطي الحيارة (هكتار)	وسطي الحيارة (هكتار)	وسطي الحيارة (هكتار)	وسطي الحيارة (هكتار)	وسطي الحيارة (هكتار)	وسطي الحيارة (هكتار)	وسطي الحيارة (هكتار)	وسطي الحيارة (هكتار)	الأراضي القابلة للزراعة (هـ)
12.17	2,600,642	2.0	159,043	9.41	2,759,685	6.30	5,911,020	المستثمرة (هكتار)
11.86	2,535,948	2.0	159,043	9.19	2,694,991	5.77	5,420,656	
% مستثمر	المساحة (هـ)	% مستثمر	المساحة (هـ)	% مستثمر	المساحة (هـ)	% مستثمر	المساحة (هـ)	الأراضي المزروعة (هكتار)
85.6%	2,171,555	100%	159,043	86.5%	2,330,598	84.7%	4,590,899	منها بعلي (هكتار)
63.2%	1,602,078	NA	NA	59.4%	1,602,078	60.1%	3,258,115	منها مروي (هكتار)
22.5%	569,477	100.0%	159,043	27.0%	728,520	24.6%	1,332,783	سبات (هكتار)
14.4%	364,392	NA	NA	13.5%	364,392	15.3%	829,757	المحاصيل الرئيسية
28.3%	722,395	0.0%	0	26.8%	722,395	16.9%	917,040	القمح البعلي
22.2%	566,204	12.0%	17,511	21.7%	583,715	13.9%	752,488	القمح المروي
18.6%	474,536	0.0%	0	17.6%	474,536	21.9%	1185,239	الشعير البعلي
6.0%	154,062	3.3%	4,765	5.9%	158,827	3.7%	199,773	القطن
3.2%	82,286	0.0%	0	3.1%	82,286	2.2%	120,544	العدس البعلي
78.4%	1,999,483	15.3%	22,276	75.0%	2,021,759	58.6%	3,175,084	الإجمالي

* : تم تعريف النظام الزراعي المروي في هذا الجدول بناءً على الإحصاءات الرسمية لمشروع الري الرئيسية على نهر الفرات والتي تصل إلى تقدير أقل للمساحة الإجمالية ذات السمات الرئيسية في النظام الزراعي المروي . ولم يظهر تقرير الحالة الخاصة تعريفاً أكثر مرونة حيث أن هذا قد ينطوي على التخلي عن استخدام المنهجية الواضحة لتحديد حدود النظام . وللتعويض عن عدم توفر البيانات المفصلة بما يكفي لإجراء الحسابات الدقيقة فقد تم تقدير وسطي الحيازة بالاعتماد على آراء الأشخاص المعنيين المطلعين .

المصدر : بناءً على إحصاءات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي 2002

تحتل الثروة الحيوانية أهمية متوسطة في النظام وتحتل الأغنام الأهمية الأكبر لدى جزء من المنتجين . ويغطي إنتاج الألبان القسم الأكبر من احتياجات الأسرة باستثناء القرى الكبيرة والمدن التي تشكل سوقاً محلية أو إقليمية . وتحتل العمالة الموسمية والمؤقتة أهمية كبيرة للأسر الزراعية الأكثر فقراً .

وبسبب كبر حجم النظام وكبر حجم الحيازة فإن هذا النظام يستقطب عمالة موسمية كبيرة من جميع أنحاء سورية وخاصةً من النظام الزراعي - الرعوي والجبلي الهضبي والسهول الوسطى (إدلب - حمص - حماه) .

وبما أن الهجرة هي المصدر الرئيسي الملحوظ للدخل غير المزرعي فإن الحصول على الأراضي هو العامل المحرك المحدد للفقر في المنطقة . وبالتالي فإن هذا العامل يحدد تصنيف المجموعات الاجتماعية - الاقتصادية . وتحصل الأسر ذات الحيازات الصغيرة من وقت لآخر على دخل إضافي من الأغنام . ومع ذلك فإن الأغنام تساهم على الأغلب في

الاستهلاك العائلي على شكل حليب ومشتقات الحليب . وينفذ العمل الموسمي المؤقت في المساحات المجاورة المروية من قبل النساء وهو يوفر مساهمة موسمية كبيرة للدخل النقدي للأسرة .

إن الظروف الخاصة لمساحات شبكات الري الحكومية من حيث وسطي الحيازة وتوفر المياه والمحاصيل السائدة ونظام الحيازة توحى بمعاملة هذه الأراضي على أنها وحدات منفصلة . ففي المعاملة التالية يتميز النظام الزراعي إلى نظام تكثيفي مروى ونظام مختلط بين البعلي والمروى . ويتضمن القسم الخاص بالنظم الفرعية المزيد من التفاصيل حول كل نظام فرعي .

النظام الزراعي المروى

يغطي النظام الزراعي المروى (الذي يقع ضمن مشاريع الري الحكومية) مساحة صغيرة نسبياً (159 000 هكتار¹⁹ أي 3% من مساحة النظام) مقارنة مع أجزاء النظام التي تعمل في ظل الزراعة البعلية والمروية المختلطة . وهي تقع في معظمها على طول نهر الفرات كما يقع جزء منها على الروافد (وخاصة الخابور) . ويعمل حوالي 80 000 حائز في حيازات يصل وسطها إلى 2 هكتار من الأراضي المزروعة . وتظهر ثلاثة محاصيل استراتيجية رئيسية في نظام السهول الشمالية والشمالية الشرقية وهي أكثر انتشاراً في النظام الزراعي المروى²⁰ . وينتشر محصول الذرة الصفراء التكتيفية بشكل أكبر على مستوى نظام الزراعة المروية وهو هام على وجه الخصوص في منطقة الرقة .

ونظراً لتوفر المياه بكثرة تتم الزراعة التكتيفية على مدار العام وتتوزع بين المحاصيل الصيفية والشتوية بشكل متناسق . وعلاوةً على ذلك فإن التركيبة المحصولية مستقرة نسبياً ويرجع ذلك بشكل جزئي إلى استقرار الخطة الزراعية وغياب تأثيرات تعديل تباين الهطول المطري²¹ .

يشكل القطن أهم محاصيل النظام من حيث توفير فرص العمل حيث أن عمليات زراعة القمح ممكنة وخاصة بعد عملية القطاف حيث يجتذب هذا النظام قدرًا كبيراً من اليد العاملة من مختلف أنحاء القطر ومن النظام الزراعي المجاور . وضمن هذا النظام هناك إمكانية كبيرة لتوفير فرص العمل للأسر الفقيرة التي تعمل لدى الأسر الميسورة ضمن النظام .

تلعب الثروة الحيوانية دوراً هاماً نسبياً في دخل الأسر في هذا النظام بسبب توفر الأعلاف الخضراء بكثرة . وتهاجر قطعان الأغنام الكبيرة إلى النظام من النظام الزراعي – الرعوي والنظام الرعوي وكذلك تربي الأسر الزراعية ضمن هذا النظام قطعاناً صغيرة من الأغنام ضمن القرية في حيث تربي بعض الأسر بقرة أو اثنتين بالقرب من المنزل .

¹⁹ -

²⁰ -

²¹ -

تشكل إعادة توزيع الأراضي الشاسعة التي كانت تتبع للملكية الخاصة أهمية كبيرة في القسم الغربي من النظام بينما يلعب توزيع أراضي أملاك الدولة أهمية أكبر في القسم الشرقي . وفي هذه الحالة فيعتبر القسم الأكبر من الأرض من أراضي الإصلاح الزراعي التي تطبق عليها أحكام قانون الإصلاح الزراعي (لمزيد من التفاصيل حول مسائل الحيازة أنظر تقرير فورني 2003) .

إن أكثر من 90% من أراضي هذا النظام هي من أراضي الإصلاح الزراعي التي تم توزيعها بناءً على قانون 1963 . وتطبق القوانين الجارية على هذه الأراضي مثل تسديد آجار سنوي أو رسم سنوي مقابل الاستصلاح وكذلك رسوم المياه²² . وتتمتع الرقعة بوضع خاص يجدر بالعرض ففي عملية توزيع الأراضي الجديدة قامت الدولة بإعادة توزيع قسم من الأراضي التي تم الاحتفاظ بها سابقاً لاستخدامها كمزارع للدولة . وهذا الأمر يشكل فائدة جزئية للمالكين السابقين وكذلك العاملين والمرابحين العاملين في مزارع الدولة . وتصل مساحة الحيازات الموزعة إلى 160 دونم لكل حائز ويتم حالياً تحديد الرسم الواجب دفعه مقابل توزيع المساحات الجديدة .

إطار : الدفعات التي يقدمها المزارعون مقابل أراضي أملاك الدولة

في أراضي الإصلاح الزراعي يدفع المزارعون في منطقة النظام ثلاثة أنواع من الرسوم :

- أ- آجار الأرض : الأراضي التي تؤجر هي أراضي أملاك الدولة ويتم تأجيرها إلى الفلاحين في المنطقة بموجب عقود سنوية أو عقود بأجور المثل أو ضعف المثل بالنسبة للمتجاوزين على أراضي أملاك الدولة . ويتراوح الرسم حسب المناطق ففي منطقة الحسكة يصل إلى 150-200 ل.س/دونم/سنة .
- ب- تكاليف استصلاح الأراضي (التي تنطبق أيضاً على الأراضي الخاصة المستفيدة من العملية) : يدفع المزارعون رسماً سنوياً بهدف تغطية تكاليف استصلاح الأراضي . وهو يعادل 105 ل.س/دونم/سنة في الرقعة و 250 ل.س/دونم/سنة في دير الزور . وتدفع تلك الرسوم على مدى 30 عاماً .
- ت- أجور بدلات الري من مشاريع الري الحكومية : يقوم المزارعون المستفيدون من مشاريع شبكات الري الحكومية بدفع بدلات لاستثمار المياه حيث تستوفي الحكومة رسماً سنوياً مقداره 3500 ل.س/هكتار مقابل الزراعة الشتوية والصيفية والتكثيفية . أما في حال عدم توفر المياه فتتم معالجة الموضوع من خلال تخفيض الرسوم .

المصدر : حمزة 2004

تقر الخطة سنوياً من قبل رئاسة مجلس الوزراء بعد أن تكون قد نوقشت في القرى والنواحي والمناطق والمحافظات . وبعدها تصبح ملزمة بالتنفيذ . أما في حال حدوث ظرف مناخي استثنائي فيتم تعديل الخطة .

ونظراً لانخفاض الأسعار العالمية للقطن فقد بدأت الحكومة بالتخفيض التدريجي لمساحة القطن وذلك من خلال لجوئها إلى تطبيق السعر المحدد الذي يتجاوز السعر العالمي على المساحات المخططة والسعر العالمي على المساحات المخالفة .

أنماط الأسر الزراعية في النظام الزراعي المروي

إن اتساع مساحة أراضي الإصلاح الزراعي في هذا النظام الزراعي قد أدت إلى ارتفاع نسبة الأسر الزراعية التي تنتمي إلى نمطي الأسر المتوسطة والميسورة وذلك نظراً لأهمية الدخل الزراعي في إجمالي دخل الأسرة . ومع ذلك فلا يمكن تجنب تصنيف بعض أنماط الأسر الزراعية في النظام الريفي . وقد تم الاعتماد على حجم الحيازة المترافق مع الاعتماد على العمالة الزراعية المؤقتة والثروة الحيوانية كمصادر للعيش كمعيار للتمييز بين الأسر الزراعية . ويعتبر عدد قليل من الأسر على أنها من مربي الأغنام حيث تعتمد على الرعي ضمن القرية وفي البادية وهي خارج هذا التصنيف .

الأسر الفقيرة (حوالي 40%) : تتراوح حيازة تلك الأسر بشكل عام بين 7-10 دونم من الأراضي المروية ويزرع فيها القمح كمحصول شتوي و الحصة المسموح بها من القطن . ويستكمل الدخل المحصولي بالدخل المحقق من الثروة الحيوانية المتحقق على الأغلب من العدد الصغير من الأغنام (الذي يقل عادةً عن 10 رؤوس) وفي بعض الحالات من وجود بقرة واحدة . ويتراوح دخل الأسرة الفقيرة السنوي بين 50 000 و 60 000 ل.س.²³ .

لذا فتحتاج الأسر الفقيرة عادةً إلى العمل خارج المزرعة بشكل كبير وهو يحقق دخلاً غالباً ما يتجاوز الدخل الزراعي . ويتاح العمل غير الزراعي لجزء من الأسر فقط بينما العمالة الزراعية الموسمية تشكل نقطة الاختناق لتوفير الدخل النقدي الموسمي . ويشكل العمل في إنتاج القطن في مزارع نمطي الأسرة الآخرين المصدر الرئيسي لفرص العمل تلك . تخصص الأسرة الزراعية الأكثر فقراً حوالي 50-60% من أرضها لزراعة القمح ونظراً للحاجة لدونم واحد من القمح لكل فرد من أفراد العائلة للاستهلاك المنزلي فإن القمح المنتج نادراً ما يباع ، بل إن الأسر الكبيرة تعاني من نقص القمح لتغطية استهلاكها العائلي . وعندما تكون المخازن قريبة من المزارع قد يكون بيع القمح وشراء الخبز أمراً منطقياً مع أن هناك تفضيل للخبز المصنوع في المنزل ورغبة قوية في زراعة القمح لصنعه . وتشكل زراعة المحاصيل المصدر الرئيسي للدخل النقدي في الكثير من تلك الأسر وخاصةً زراعة القطن وبيعه مما أدى إلى زراعة مساحة متزايدة من الأراضي بالقطن حتى ولو تجاوزت تلك المساحات المساحة المرخص بها رسمياً²⁴ والتي تشكل 25% من الأراضي المزروعة (أنظر المخطط 3) . وتقتصر المحاصيل الإضافية على المساحات حيث يدخل ما يسمى بالمحاصيل التكنيفية في التركيبة المحصولية . وتشكل الرقة إحدى هذه المساحات حيث تدخل الذرة الصفراء ضمن الدورة الزراعية وبالتالي فهي تزيد كثافة استخدام الأرض وتحقق دخلاً إضافياً .

7-6

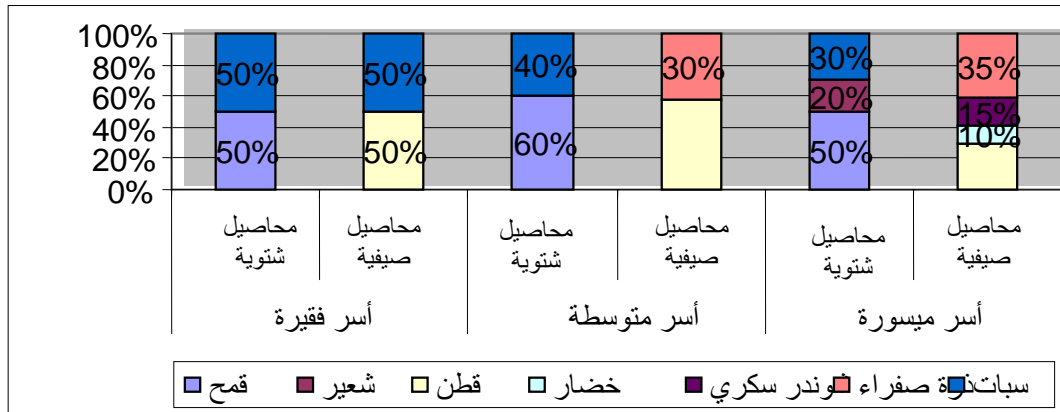
1200 1000

_23

. (/ . 51)

_24

المخطط 4 - حصة الأراضي المستثمرة حسب الموسم و نمط الأسرة الزراعية



المصدر : حمزة 2004

بغض النظر عن نمط الأسرة يتم عادة الحصول على القروض المستخدمة لتمويل الزراعة من المصرف الزراعي التعاوني من خلال إجراء مباشر بين المزارع وفرع المصرف الزراعي التعاوني في حالة الأراضي الخاصة أو من خلال الجمعيات التعاونية في حالة أراضي الإصلاح الزراعي . ونظراً لموجة الجفاف التي حدثت مؤخراً فقد عجزت الأسر الفقيرة عن تسديد ديونها وفقدت القدرة على الحصول على قروض المصرف الزراعي التعاوني . وعلاوة على ذلك وكما هو مبين أعلاه تسعى الأسر الفقيرة لتجاوز حصتها المرخصة لزراعة القطن لأنه المصدر الوحيد للدخل الزراعي . وفي هذه الحالة فهي لا تحصل على القروض حتى ولو كانت غير مديونة للمصرف ، وبالتالي فهي تحصل على القروض من تجار النسيج في القطاع الخاص . ومن أكثر أنواع الاتفاقات شيوعاً حصول المزارع على دفعة مقدمة من التاجر على كمية يتفق عليها من القطن الواجب تسليمه بعد القطاف بسعر متفق عليه . وليس هناك معلومات كمية حول انتشار هذه الممارسات . ويتراوح هذا السعر عادةً بين 18-19 ل.س/كغ بدلاً من سعر الأساس الرسمي الذي كان يساوي 28 ل.س في عام 2002 . ولذا فإن سعر الفائدة الضمني يعادل 34% في حالة المزارعين الذين ينتجون الكميات المتفق عليها . ومع ذلك فلم يكن هناك معلومات متوفرة حول انتشار هذا النوع من الممارسات . وقد يتباين سعر الفائدة الضمني فيما بعد اعتماداً على نجاح التفاوض للحصول على سعر أعلى في حال تجاوز الإنتاج للكمية المتفق عليها . وإذا كانت الكمية أقل من الكمية المتفق عليها فيمكن تسليمها وفي تلك الحالة يقبل المزارع بتحويل قيمة الكمية الناقصة إلى قرض إضافي . ويسعى المزارعون لتعديل إنتاجهم بحيث يتمكنون من تجنب الحصول على القروض المكلفة قدر الإمكان . ومع ذلك فسيكون من مصلحة المجتمع السماح للمزارعين الذين يفشلون في تسديد ديونهم بالاستفادة من أسواق القروض الرسمية مع اتخاذ الإجراءات الاحتياطية اللازمة لمنع تكرار الفشل في التسديد .

أثر تباين توفر المياه ضمن منطقة النظام بشكل كبير على المساحات المروية من روافد نهر الفرات في السنوات الأخيرة ، وتمثل هذه الحالة حالة نهر الخابور على وجه الخصوص . وقد سمحت الحفريات للمزارعين القريبين من النهر بالاستمرار بالزراعة ، بينما المزارعون البعيدون فقد تأثر دخلهم بشكل كبير . وأدى هذا إلى خسارة كبيرة للموجودات بسبب بيع الثروة الحيوانية المتبقية وكذلك تلاشي فرص العمل الموسمي للأسر الفقيرة . وقد أدى توسيع قناة الري إلى الشمال من نهر الفرات للتعويض عن نقص المياه في الخابور في السنوات الجافة مما أدى إلى تخفيف الضرر

عن تلك القرى عند حدوث الجفاف . ومن الآثار الإيجابية للقناة توفر الأراضي للزراعة عن طريق المراقبة وكذلك توفر فرص العمل الموسمي . وبالتالي فإن توسيع مشاريع الري في السنوات الأخيرة أدى إلى توفير فرص عمل موسمي إضافية للأسر الفقيرة في مناطق زراعة القطن .

الرؤية المستقبلية للأسر الفقيرة : كما هو الحال لدى جميع المزارعين الذين يعيشون في منطقة النظام الزراعي فإن الرؤية المستقبلية تتمثل في الاعتماد الكبير على المحاصيل الاستراتيجية الخاضعة لتدخل الدولة. وبالتالي فإن أمان الدخل واستقرار أسعار القطن والقمح يشكلان نقطة بداية لوضع الاستراتيجيات المستقبلية . ومع ذلك فيمكن للأسر الفقيرة أن تعتمد بشكل جزئي على مصادر الدخل تلك حيث أنها قادرة حالياً على تأمين أقل من نصف معيشتها من خلال بيع إنتاجها . وفي ضوء انخفاض مساحات المزارع في المستقبل فإن المزارعون يركزون في البحث عن المرونة وتخفيض المخاطرة ضمن استراتيجيات العيش على إنتاج الأغنام كاستراتيجية ممكنة . وقد تأكد ذلك من تركيز 75% من "قروض البطالة" في القرى المدروسة على شراء الأغنام . وتضم التفسيرات تأثير الأغنام الأقل بالجفاف وإمكانية استرداد رأس المال المستثمر في حال الحاجة .

تشكل الأسر المتوسطة (حوالي 50% من الأسر) مجموعة كبيرة ضمن النظام الزراعي وتملك بين 25-40 دونم من الأراضي المروية و 70-100 دونم من الأراضي الهامشية . وتشكل الثروة الحيوانية أصلاً هاماً لتلك الأسر حيث أنها تمتلك 25-35 رأساً من الغنم و بقرة أو اثنتين . وتكون تلك الأسر عادةً مكتفية ذاتياً من المنتجات الحيوانية (الحليب – الجبن – الزبدة) وهي تبيع الفائض لرفد الدخل النقدي . وتوفر الأغنام الصوف للتصنيع المنزلي و الروث لتسميد مساحات الخضار الصغيرة ومزارع المنازل .

ونظراً لحصة تلك الأسر من إجمالي السكان و الحيازة الأكبر حجماً تنتج تلك المجموعة القسم الأكبر من المحاصيل في القرى والتي تزرع القمح والقطن . و لا تتمكن تلك الأسر من زيادة مساحات القطن مما يؤدي إلى زراعة نسبة أقل من مزارعهم (أنظر المخطط 3) . ومع ذلك فإن خطر التسويق لا يجبر تلك الأسر على الزراعة حسب الخطة حيث أنها تزرع حوالي 40% من أراضيها بالقطن ويقدم التجار أسعاراً تقارب الأسعار الحكومية (25 ل.س/كغ) للكميات الزائدة . وحتى ضمن هذا النمط من الأسر فإن معوقات السيولة تؤثر على قرارات الإنتاج . فالنقص الموسمي للمال يشكل أحد أسباب زيادة حصة زراعة القمح للاستهلاك المنزلي مع أن المزارعين يعتبرون القمح مربحاً نسبياً كمحصول نقدي .

ولدى هذه الأسر و كذلك لدى الأسر الميسورة تزرع المحاصيل الإضافية حسب الخطة الزراعية . ويتباين هذا ضمن النظام الزراعي حيث تزداد أهمية زراعة الشوندر السكري في دير الزور بينما في الرقة فتنتج الذرة الصفراء بشكل جزئي . وعندما يشكل الشوندر السكري جزءاً من الخطة الزراعية فإنه يزرع في 24% من أراضيهم بالشوندر السكري بينما تتضمن الخطة زراعة الذرة الصفراء (كمحصول ثاني بعد القمح) والتي ستزرع في 5% من المساحة . ويشار إلى أن كلا المحصولين أقل أهمية من المحصولين السائدين وهما القطن والقمح ولو كان الأمر لأسباب مختلفة . وتكمن الصعوبة الرئيسية في زراعة الشوندر السكري في الحاجة للإبقاء على المحصول في الأرض إلى أن يحين موعد التسليم إلى المعمل والذي يحدد فقط خلال موسم الزراعة . ويؤدي التسليم المتأخر الأثر السلبي في على الدورة المحصولية من حيث تأخير تحضير الأرض للمحصول التالي (القمح) . وعلى العكس من ذلك فإن الذرة الصفراء تسبب

مشكلات تسويقية حيث أن الجهات الحكومية التي تعمل في التجفيف هي المشتري الوحيد لهذا المنتج . ويخضع تقييم النوعية الذي يؤثر على الأسعار التي يحصل عليها المزارعون²⁵ بشكل جزئي لدفعات الحوافز المقدمة للمسؤولين المعنيين مما يخلق إحساساً بعدم الأمان للمزارعين . وكبديل على ذلك فقد ظهر تجار القطاع الخاص الذين يقومون بشراء الذرة بأسعار تفوق الأسعار الرسمية ولكنها أقل من أسعار الذرة ذات النوعية الجيدة . وفي السنوات الأخيرة فقد بدأ المزارعون يزرعون الشوندر السكري بشكل متزايد في المناطق التي انخفض فيها مردود القطن بالرغم من الانعكاسات السلبية الواردة أعلاه .

تزرع الأراضي الهامشية بشكل كبير بالشعير لتغذية الأغنام ولكن فشل المحصول بشكل خطراً واضحاً في ظل الظروف المناخية الحالية . ونظراً لموجات الجفاف فقد لجأت الأسر إلى تخفيض حجم القطعان حيث أشاروا إلى أنهم كانوا يمتلكون 100 رأساً من الغنم قبل عشر سنوات . ولم تقم مراكز توزيع الأعلاف الرسمية بتوزيع كميات كافية من الأعلاف بالأسعار الرسمية خلال سنوات الجفاف (وقد يرجع ذلك إلى زيادة الطلب) السوق الموازية. وعندما لا تتوفر السبيلة النقدية الكافية لتغذية الثروة الحيوانية خلال فترة الجفاف كان تخفيض حجم القطيع البديل الوحيد المتاح .

وأحياناً يبحث المزارعون في هذا النمط من الأسر عن الدخل من خارج المزرعة ولكن هذا الدخل أقل أهمية منه لدى الأسر الفقيرة . وبدوره فإن العمل في ذروة الموسم مثل قطف القطن يوفر العمالة الموسمية وخاصة للأسر الفقيرة . وقد ازدادت فرص العمل في هذا النظام في السنوات الأخيرة ويرجع هذا جزئياً إلى استكمال شبكات الري الإضافية كما أنه يرجع إلى انعكاس ارتفاع معدل الهطول المطري في السنوات الأخيرة مما أثر على استجابات المزارعين .

إن استراتيجيات الأسر المستقبلية أكثر توازناً بين المحاصيل والثروة الحيوانية . وينظر إلى كل منهما على أنه استراتيجية مكملة حيث تستخدم المنتجات الثانوية للقمح والقطن كأعلاف للثروة الحيوانية ولاستراتيجيات التوسع . ونظراً لموسمية الدخل المحصولي (القمح في تموز والقطن في تشرين الثاني اعتماداً على ما إذا كان يباع بشكل خاص أو من خلال القنوات التسويقية) وكذلك كالدخل المتحقق من قطف القطن فإن انتشار الدخل النقدي أو على الأقل مرونة الحصول عليه من خلال بيع الأغنام يعتبر أمراً قيماً . إن الوضع الاجتماعي والدخل يؤديان أيضاً إلى زيادة الأمل في الحصول على الوظائف الحكومية لأحد الأبناء بهدف الحصول على مصدر دخل ثابت للأسرة . ويعتبر زيادة حجم الحيازة استراتيجية مستقبلية ممكنة لمجموعة قليلة فقط من الأسر الزراعية بينما يعتبر استمرار الاعتماد على المحاصيل التقليدية وتوسع حجم القطيع كاستراتيجية تنويع محتملة .

تتميز الأسر الميسورة (10% من الأسر) بنجاحها في المحافظة على حجم القطيع الذي يعادل 100 رأس تقريباً خلال سنوات الجفاف وكذلك على ملكية الآليات الزراعية (التراكتورات) والحيازات التي يتراوح حجمها بين 35-50 دونم من الأراضي المروية وكذلك على الأقل 100 دونم خارج أراضي القرية (المروية) . وبمعنى آخر فإن حيازات الأراضي المروية لاتزيد بشكل كبير عن حيازات الأسر المتوسطة ولكن الأصول الأخرى توفر فرصاً إضافية للحصول على الدخل ، كما أن توفر رأس المال جعل تلك الأسر أقل عرضة لآثار الجفاف .

حتى الحائزون الكبار يتجاوزون مساحات القطن الواردة في الخطة من خلال تخصيص 35% من أرضهم لهذا المحصول بينما يحتل القمح وسطياً 45-50% . وهذا الأمر متشابه لدى جميع الأسر التي تنتمي إلى هذا النظام وهو ينطبق بشكل خاص على الحائزين الكبار الذين يهتمون بتسويق إنتاجهم بشكل سهل . ويحظى توفير الأعلاف للثروة الحيوانية اهتماماً خاصاً في استراتيجيات تلك الأسر كما يزرع الشعير كمحصول علفي في الأراضي الهامشية .

تعتبر الأسر الميسورة أن الدخل المتحقق من المحاصيل والثروة الحيوانية يتمتع بأهمية متساوية . يجب أن يترك وضع النماذج التفصيلية لاقتصاديات المزرعة للدراسات المستقبلية . ومع ذلك فيبدو أن الحكم على معاملة الثروة الحيوانية يشكل عاملاً محددًا لتوزيع الدخل الإجمالي بين المحاصيل والثروة الحيوانية ونظراً لسيطرة المخاوف المتعلقة بالسيولة لدى جميع أنماط الأسر الزراعية فإن أية تكاليف نقدية تظهر بشكل أكثر قوة من تكاليف الفرصة البديلة غير النقدية . ويشير تطبيق هذه الملاحظة على نمط الأسر الكبيرة أن قيمة بيع المنتجات الثانوية للمحاصيل المستخدمة لتغذية أعلاف المزرعة لاتعتبر تكاليف أعلاف بالمعنى الحقيقي . وهذا يفسر التقدير الكبير لربحية تربية الأغنام من وجهة نظر المزارعين. إن الفارق في نوعية الأعلاف بين تبن القمح والقطن يظهر بوضوح في التكاليف الوسطية للتغذية على هذه المحاصيل . فسعر دونم القمح يتراوح بين 100-150 ل.س بينما سعر دونم القطن يتراوح بين 200-300 ل.س . ومن المزايا الإضافية التي تظهر في تربية الأغنام غياب نزوات الحاجة للعمالة ، أي أنه يمكن تربية الثروة الحيوانية باستخدام العمالة العائلية لوحدها طيلة العام .

تزايد تنوع التركيبة المحصولية مع مرور الوقت وتستخدم أراضي القرية فقط لزراعة القمح والقطن بينما تستخدم المساحات الهامشية لزراعة الشعير المروي من الآبار (وهي سمة خاصة للأسر الميسورة مقارنة بالأسر المتوسطة) . وقد أصبح الشوندر السكري والذرة الصفراء جزءاً من التركيبة المحصولية مع مرور الوقت بينما هناك تفضيل كبير للقمح والقطن اللذين يتمتعان بأسعار مضمونة . وتفضل زراعة الذرة الصفراء بين هذين المحصولين حيث أنها لا تتعرض لصعوبات عملية في الحصول على السعر حسب النوعية المحددة . ومن المعوقات الجزئية لزراعة الشوندر السكري تجاوز فترة الجني في مساحات كبيرة حيث أنه لايزال يتطلب قدراً كبيراً من العمالة اليدوية .

ونظراً لأن هذه المجموعة من الأسر تركز بشكل خاص على استراتيجيات إنتاج الأغنام فإن حظر الزراعة في الأراضي الهامشية لم يحظ بقبول كبير ولا تشترك تلك الأسر في فهم المخاوف البيئية. ومن بدائل إدارة الأراضي الهامشية زيادة إنتاجيتها بدلاً من زراعة الشعير المعروفة لدى تلك الأسر . كما يصعب تعريف المزارعين بأهمية حظر الزراعة في تلك الأراضي حيث يلاحظون أن أنماطاً مشابهة من الأرض تزرع من قبل المؤسسات الحكومية (على سبيل المثال تمتلك نقابة المهندسين الزراعيين 12000 دونم في الأراضي الهامشية في قرية الكبر بينما يمنع المزارعون من الزراعة) .

إن تغيير سلوك الجهات المعنية في القرية و المستهلكين يؤثر على الأسر الميسورة واعتمادها الأكبر على الأغنام . ففي بعض القرى فإن حجم القطيع المسموح بتربيته في القرية يجب أن لا يتجاوز 25 رأساً للحائز مما يعني أن الحائزين الكبار يجبرون على الاعتماد على البادية للرعي بدلاً من استخدام منتجاتهم الثانوية . وتزايد تكاليف الإشراف تزايد بينما تتناقص ربحية تربية الأغنام . يشير تفضيل سكان المدن استهلاك الحليب ومنتجات الحليب ذات المحتوى الأقل

من الدسم إلى إمكانية تراجع بعض منتجات حليب الأغنام وبالتالي فإن تصنيع السمن من الحليب سوف تتراجع بينما سيزيد تصنيع الجبن.

تتمتع العمالة خارج المزرعة بأهمية أقل لدى هذا النمط من الأسر حيث أن مجموعة الفعاليات الإنتاجية لديها تستغرق وقتها بشكل كامل . وفي هذا الإطار فإن استراتيجيات العيش لديها أكثر عرضة لتغير أسعار المحاصيل الاستراتيجية من الأسر الصغيرة ولكن بالطبع فإن توفر رأس المال لديها يحميها من فترات الصدمات القصيرة دون خسارة موجوداتها .

أظهرت المناقشات حول الاستراتيجيات المستقبلية في القرى المدروسة التوجه الكبير نحو الاستثمار في الأراضي خارج المنطقة المروية لتحسين توفر الأعلاف للأغنام . ويظهر أن الشعير يحظى بتركيز كبير في أذهان الكثير من المزارعين الميسورين ولكن مساندة تحسين المساحات الرعوية من خلال تحسين المحاصيل العلفية التقليدية أمر قيد المناقشة أيضاً . ومع إدخال تلك الأعلاف بالشكل المناسب يبدو أن تحسين المراعي يعتبر بديلاً يمكن قبوله على المدى الطويل .

إن أهمية الدخل المحصولي من إجمالي دخل الأسرة يتنوع ضمن المناطق الفرعية ويصل إلى 90% في بعض القرى عندما تتناقص أعداد الثروة الحيوانية في الأسر الصغيرة حيث أن هناك حاجة أكبر لليد العاملة في إنتاج المحاصيل بدلاً من الفعاليات المزرعية الثانوية .

مقارنة استراتيجيات الدخل بين أنماط الأسر الزراعية

إن الأهمية النسبية للدخل المحصولي من إجمالي موارد العيش أقل أهمية لدى الأسر الفقيرة التي تعتمد بشكل أساسي على العمل خارج المزرعة كمصدر للدخل . ومن ناحية التركيبة المحصولية وعلى النقيض من ذلك فإن الأسر الفقيرة والمتوسطة تتبع نموذجاً مشابهاً وتختلف من حيث الحجم .

أما الأسر الميسورة فتعتمد بشكل أكبر على الدخل الزراعي مع سيادة القطاع النباتي والمساهمة المتباينة للدخل من الثروة الحيوانية (اعتماداً على التوفر المحلي للأعلاف) . إن النجاح في إدخال المحاصيل التكميلية مثل الذرة الصفراء يشجع زيادة التكامل بين إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني . ويفضل المزارعون الصغار والمتوسطون ولكن إلى درجة أقل إنتاج القمح للاستهلاك المنزلي والذي يشكل محصول أمن غذائي. أما العامل المحدد الرئيسي لزيادة التكامل بين الإنتاج النباتي والحيواني لدى تلك الأسر فيكمن في نقص رأس المال الواجب استثماره في الثروة الحيوانية .

يجب مراجعة الاعتماد الكبير على القطن كمحصول نقدي حيث أن زراعته لفترة طويلة في الأرض يحدد إمكانيات تكثيف استخدام الأرض . وينطبق الأمر ذاته على الشوندر السكري . ومع ذلك فإن أي اعتبار للمحاصيل البديلة يجب أن يدرس بدقة تفضيل المزارعين لاستقرار الأسعار .

النظام الزراعي المختلط

يعتمد القسم الشمالي من النظام الزراعي أي القسم الأكبر من النظام (97%) على الزراعة المختلطة بين البعلية والمروية . كما أن المساحات الواقعة تحت ظروف الري من الشبكات الحكومية تستثني هذا النظام وتغطي نظام الزراعة المروية بشكل منفصل . لذا فيتم ضخ مياه الري في هذه الحالة من الأنهار الصغيرة أو الآبار وتعتمد بشكل جزئي على المياه الجوفية العميقة . لذا ليس من الممكن وجود تحديد واضح بين الأجزاء المروية وحتى تقدير المساحات غير واضح حيث أن الكثير من الآبار المستخدمة غير مرخصة وهي تستخدم فقط للري التكميلي . وبالتالي فإن حصة كل مصدر من مصادر المياه تتباين بشكل كبير من سنة إلى أخرى ومن مزرعة إلى أخرى .

يصل إجمالي حجم هذا النظام إلى 4.6 مليون هكتار ، أي حوالي 25% من إجمالي مساحة سورية . وتشكل المساحة المستثمرة منه أكثر بقليل من نصف المساحة منها 23% مروية و 78% بعلي ترك منها 14% سبات في عام 2002²⁶ . يعتبر هذا النظام الزراعي الأكبر من حيث المساحة حيث أنه يحتوي على أكبر الحيازات الزراعية وهو يركز بشكل كبير على المحاصيل الحقلية وخاصة القمح والقطن ويستخدم المكننة الزراعية بشكل كبير ويتمتع بأهمية صغيرة نسبياً من حيث فرص العمل الزراعي . ونظراً لانخفاض الكثافة السكانية فإن دخول الأسواق ليس سهلاً وهناك عدد قليل من المراكز ذات الطلب المحلي والتي تسمح للمزارعين بالتخصص بالمحاصيل القابلة للتلف والمحاصيل الأخرى التي تتطلب وجود مرحلة وسيطة قبل الوصول إلى المستهلكين النهائيين .

وأهم المحاصيل التي تزرع في هذا النظام المحاصيل الاستراتيجية أو القمح بشكل رئيسي نظراً لدوره في الدورة الزراعية (حيث يحتل أكثر من 51% من الأراضي المستثمرة والتي تشكل الزراعة البعلية أكثر من نصفها) . أما المحصول النقدي الثاني فهو القطن (6% من الأرض المستثمرة و لكن حوالي 21% من الأرض تصنف على أنها مروية حسب الخطة الزراعية) . ومن بين السمات الخاصة من الناحية الإجمالية في النظام الفرعي المساحات الكبيرة التي تزرع بالزيتون والفسق الحلبي والتي تصل إلى 80 000 هكتار أو 3.3% من الأراضي المستثمرة . وقد تم التشجيع على زراعة هذين المحصولين من خلال المشاريع الحكومية (علي العلي و الحزام الأخضر) وخاصة في القسم الغربي من النظام الفرعي الذي يحاذي النظم الزراعية الجبلية . أما العدس البعلي فيحتل 3.2% فقط من الأرض المستثمرة في النظام الزراعي الكبير ولكن نظراً لأهمية هذا النظام الزراعي من حيث المساحة فإن تلك المساحة تعادل 68% من إجمالي المساحة المزروعة بالعدس .

من السمات المميزة ضمن المساحات الكبيرة تراجع الهطول المطري بين الشمال والجنوب من خلال ما يسمى بمناطق الاستقرار الموازية . إن منطقتي الاستقرار الأولى والثانية هما الأكثر ملاءمة للزراعة البعلية ولكن غالباً ما يستخدم الري التكميلي . وتتجاوز المساحة المصنفة كمنطقة لزراعة القمح البعلي المساحة المروية ويشكل القمح القاسي القسم الأكبر من القمح البعلي . ويفضل المزارعون الذين لا يمتلكون الثروة الحيوانية زراعة القمح على الشعير عندما تسمح الظروف المناخية . ويفضل المزارعون زراعة المحاصيل التي تقاوم الجفاف باتجاه الجنوب و يحل الشعير تدريجياً محل القمح ليصبح المحصول الرئيسي . ويعدل دور الإنتاج الحيواني العوامل الزراعية – البيئية على مستوى المزرعة

حيث يسعى المزارعون الذين استثمروا مبالغ كبيرة في تربية الأغنام إلى التحول بشكل أكثر سرعة باتجاه زراعة الشعير لتخفيض المخاطر المتوقعة بسبب الجفاف . ويصل إجمالي مساحة زراعة الشعير في عام 2002 إلى 000 475 هكتار تزرع بما يسمى بالشعير الأسود المفضل على الأنواع الأخرى نظراً لقيمتها الغذائية في تغذية الأغنام. ومنذ أن تم حظر الزراعة في منطقة الاستقرار الخامسة في عام 1995 فقد انخفض وسطي المساحة المزروعة بالشعير حتى مع وجود انعكاس قليل على المساحات المحصودة نظراً لاستخدام المحصول للرعي في المساحات الهامشية .

يحتل العدس والكمون حوالي 5% من الأراضي المستثمرة وهما محصولان بعليان يزرعان في الأقسام الشمالية الأكثر رطوبة من النظام الزراعي . وتستخدم أصناف مختلفة من العدس في القسم الشرقي والشمالي من النظام ولكن العدس الأبيض يسيطر على الزراعة في شمال حلب وينتشر العدس الأحمر في الحسكة . ويشير المزارعون إلى أن أسعار الكمون تتباين بشكل كبير حيث أنه كان 35 ل.س/كغ في الموسم السابق مقارنة مع الوسطي الذي يساوي 85 ل.س/كغ²⁷ . إن كلا المحصولين أقل استخداماً للأليات من المحاصيل الحبية الرئيسية وبالتالي فهما يؤثران على قرارات توزيع اليد العاملة وإمكانيات العمالة الموسمية وخاصة في عمليات الحصاد .

يسعى الملخص التالي إلى توضيح تباينات النظام . فالقسم الواقع في حلب من هذا النظام يزرع بشكل كبير بالفول والكمون بينما يزرع العدس بكميات أقل . وبالاتجاه نحو شرق حلب تتزايد زراعة النباتات المعمرة في النظام بسبب مشروع علي العلي (الزيتون والفسق الحلبي الذي سيتوسع باتجاه الشرق) . كما تنتشر زراعة القمح والقطن والذرة الصفراء في الرقة ، أما في دير الزور فإن التركيبة أكثر بساطة حيث تركز على القطن والقمح (حيث أن الذرة الصفراء غير مرغوبة هناك) . وفي منطقة الخابور تنتشر زراعة القمح والقطن في الأقسام ذات الهطول المطري المرتفع والأجزاء المروية من القرى . ويستكمل القمح والشعير في الحسكة بالعدس والكمون . وفي شمال الرقة البعلبي هناك بعض زراعات القطن والقمح التي تعتمد على الآبار والتي تساهم في استنزاف المياه بينما تزرع الأقسام البعلبية بالقمح والشعير .

وينتمي القسم الغربي من النظام إلى منطقة الزراعة التقليدية في سورية وهي تخضع للتأثير الحضري بشكل أكبر من القسم الشرقي من النظام²⁸ . كما أن توسع المساحات في الشرق ظهر خلال العقود الماضية بشكل أكبر وبتأثير كبير من مشاريع الاستصلاح وتوفير المياه وكذلك حفر الآبار الخاصة .

وبالقرب من حلب تختلف الصورة بشكل كبير عن القسم الشرقي من النظام وبالتالي فإن تسويق المحاصيل في ظل نظام الأسعار الخاص أكثر تفضيلاً من التسويق بعيداً عن السوق . وبالتالي وفي ظل التأثير الحضري فإن عدداً أكبر من المحاصيل تزرع وهي لا تشكل جزءاً من وصف النظام الزراعي الأوسع²⁹ .

_27

_28

تم اختيار ستة قرى من هذه المنطقة الكبيرة بمساعدة المعنيين في المنطقة من أجل صحة التمثيل مما أدى إلى تحديد أنماط القرى والأسر³⁰. وتبين الحالات المعروضة أدناه واقع تلك الأسر مما يساعد على فهم الانعكاسات المختلفة لتغيرات السياسات والتطورات الأخرى.

أنماط الأسر :

يتم تحديد دور الخطة الزراعية على مستوى القرية وتطبيقها على مستوى أنماط الأسر وهو يتغير بشكل ملحوظ عندما تتم زراعة عدد كبير من المحاصيل في القرية. وقد تم توضيح هذا الاختلاف في التقرير الفردي باستخدام مصلحة قرية الباب في محافظة حلب. ويبين الجدول التالي حصة الأراضي المزروعة تحت النظامين (المروي والبعلي). وإذا تم تنفيذ التركيبة المحصولية على مستوى المزارع الفردية تنتج مساحات محصولية صغيرة مما يؤدي إلى تعقيد الإشراف على الخطة وإلى صعوبة إجراء العمليات الزراعية. لذا فتمت في بعض الأحيان إعادة توزيع مسؤوليات الزراعة على المستوى المحلي ويتخصص المزارعون في محاصيل معينة إما على مستوى القرية أو المصلحة أو الجمعية التعاونية.

الجدول 8 - حصة مختلف المحاصيل في الخطة الزراعية

المحاصيل البعلية	المحاصيل المروية			
	بنر موسمية	بنر دائمة	مصدر المياه	
17.5	قمح	51.2	67.7	قمح
36.5	شعير	10.0	1.7	بطاطا
7.0	عدس	23.8	10.9	فول
3.5	حمص	7.5	2.4	خضار شتوية
1.3	كرسنة	7.5	2.2	ثوم
7.5	كمون	-	9.6	قطن
0.9	سمسم	-	0.6	شوندر سكري
0.2	بطيخ أحمر	-	1.3	بصل
0.2	بطيخ أصفر	-	0.9	بطاطا
0.4	خضار شتوية	-	1.8	خضار صيفية
0.2	كزبرة	-		

المصدر : مديرية زراعة حلب كما هي واردة في تقرير حمزة 2004

يعتمد التصنيف الاجتماعي - الاقتصادي ضمن القرية على التوليفة القائمة بين موجودات المعيشة المختلفة لتوفير الدخل المستدام والمعايير والتقاليد الاجتماعية. ومن بين تلك المعايير القدرة على الحصول على أكثر الأصول الثابتة قيمة، أي الأرض والتي غالباً ما تشكل العامل المميز الرئيسي. ومع ذلك فإن توفر الدخل الزراعي أو غير الزراعي في المزرعة يغير هذه الصورة بشكل كبير. وبناءً على أصول المعيشة الخمسة فقد تم التصنيف الاجتماعي -

الاقتصادي بالاعتماد على المناقشات مع الخبراء المحليين ومن خلال المناقشات الجماعية مع المزارعين (الذين يشكل الذكور القسم الأغلب منهم) .

أدى تصنيف الأسر إلى ثلاثة أنماط : فقيرة ومتوسطة وميسورة إلى جميع نصف الحائزين ضمن نمط الأسر الفقيرة و 40% منهم ضمن الفئة المتوسطة و القسم المتبقي منهم (10%) ضمن الفئة الميسورة .

الأسر الفقيرة تشكل تلك الفئة المجموعة التي تضم أكبر قدر من التنوع في مصادر العيش والتي تتأثر بشكل كبير بتغيرات المناخ من سنة إلى أخرى . ونظراً لصغر حجم الحيازة المروية أو البعلية فإن العمالة الزراعية المؤقتة تلعب دوراً هاماً جداً لدى تلك الأسر . كما أن عدم توفر المياه في مواسم الزراعة يؤثر على تلك الأسر بشكل كبير نظراً للمخاطرة التي تتعرض لها محاصيلهم وانخفاض توفر العمالة الموسمية في نفس الوقت . ووسطياً فإن تلك الأسر تحصل على 40% من دخلها من إنتاج المحاصيل يليه العمل الموسمي خارج المزرعة الذي يشكل 30% . وتتمتع العمالة المؤقتة بالطبيعة الموسمية حيث يتم العمل بالمحاصيل التي تتطلب قدراً كبيراً من اليد العاملة مثل القطن والشوندر السكري . وفي المساحات التي تقل فيها أهمية هذه المحاصيل في الروزنامة الزراعية يلعب حصاد المحاصيل الموسمية دوراً هاماً في توفير الدخل . ويساهم الدخل غير الزراعي وتربية الثروة الحيوانية بنسبة متساوية (15% لكل منهما) .

ويصل وسطي الحيازة لدى الأسر الفقيرة في القرى المدروسة إلى هكتار واحد من الأرض المروية وهكتارين من الأرض البعلية . وتحتاج هذه الأرقام إلى تعديل في حال وضع سياسات مساندة تعتمد على المعلومات المتعلقة بوضع الفقر حيث أن غياب الأراضي المروية في بعض القرى يؤدي إلى التفاوت المبين في التقرير الفردي حول النظام . وقد وجد تفاوت كبير بين القرى حتى عندما تكون الأراضي بعلية فقط³¹ وتظهر ندرة الأراضي بشكل أكثر حدة في مساحات الاستقرار القديمة في غربي النظام الزراعي وخاصة في محافظة حلب .

تقتصر زراعة المساحات البعلية على القمح والشعير والعدس والكمون التي تشكل المحاصيل الرئيسية . ويسمح توفر مياه الري بإضافة القطن والشوندر السكري إلى الدورة الزراعية وهو أمر يرجع إلى طول فترات إنتاج المحاصيل التي تحد من إمكانيات زراعة المحاصيل الشتوية التقليدية .